

الحكومة الإسرائيلية

تسعى لإجراءات تُوْجَل

موجة الغلاء إلى ما بعد

الانتخابات!

صفحة (٤)

كيف يبدو المشهد

السياسي الانتخابي

في إسرائيل في ضوء

التحقيقات مع نتنياهو؟

صفحة (٧)

المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٨/١٢/١٨ الموافق ١١ ربيع الآخر ١٤٤٠ هـ العدد ٤٢٧ السنة السادسة عشرة

بضغط من «البيت اليهودي»:

المصادقة على مشروع قانونين لـ «طرْد عائلات الإرهابيين» وشرعنة عشرات البؤر الاستيطانية العشوائية برغم معارضة المستشار القانوني للحكومة!

تحليلات: الحكم الإسرائيلي في الضفة الغربية سلطة نهب لا سلطة قانون!



الاحتلال الإسرائيلي: تصعيد على الأرض، وبالتشريعات غير الشرعية.

وشدد على أن إسرائيل ستجبي ثمناً باهظاً من «حماس» في حال استمرار الإرهاب في الضفة. وتعهد باتخاذ خطوات أخرى في إثر موجة الاعتداءات الإرهابية الأخيرة ما عدا تلك التي أمر بها وهي تسريع الإجراءات الخاصة بهدم منازل «إرهابيين» خلال الأيام القريبة وسحب تصاريح عمل من أبناء عائلاتهم وعدم إعادتها بشكل آلي.

وأضاف رئيس الحكومة أنه أوعز إلى الجهات المعنية بتنظيم الوضع القانوني لآلاف الوحدات السكنية في الضفة وإقامة منطقتين صناعيتين جديدتين بالقرب من مستوطنتي «أفني حيفنتس» و«بيتار عيليت» والمصادقة على إقامة ٨٢ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة «عوفرا». وجاءت أقوال نتنياهو هذه بعد مقتل جنديين إسرائيليين يوم الخميس الفائت خلال هجوم مسلح شنّه فلسطينيون على موقف لحافلات الباص بمحاذاة مستوطنة جفعات أساف، القريبة من رام الله، وفي اليوم نفسه توفي طفل إسرائيلي ولد قبل أوانه بعدما أصيبت والدته بجروح بالغة في هجوم مسلح شنّه فلسطينيون بالقرب من مستوطنة «عوفرا» يوم ٩ كانون الأول الحالي. وكانت «حماس» تبنت الهجوم الذي أسفر عن مقتل الرضيع وهجوماً آخر وقع في منطقة «بركان» الصناعية وأسفر عن مقتل مستوطنين إسرائيليين يوم ٧ تشرين الأول الفائت. وقتلت القوات الإسرائيلية الفلسطينيين المشتبه بتنفيذهما الهجومين الأسبوع الفائت، وقالت إنها اعتقلت ٣٧ شخصاً يعملون

لحساب «حماس» ولديهم صلة بموجة العنف الأخيرة.

وشهدت اجتماع الحكومة أول أمس أجواء صاخبة حيث حصل تراشق كلامي بين رئيس الحكومة والوزيرين بينيت وشاكيد.

واعتبر بينيت أن إسرائيل فقدت قوة ردعها وأن مستوطنين إسرائيليين يقتلون لأن الإرهابيين باتوا لا يشعرون بالخوف. وغادر الوزير بينيت قاعة الاجتماع قبل ختامه.

ووصف رئيس الحكومة أقوال بينيت بأنها محاولة حمقاء لجني مكاسب سياسية.

أما الوزيرة شاكيد فتوجهت خلال الاجتماع إلى رئيس الحكومة وزير المواصلات يسرائيل كاتس مطالبة إياهما بالتوقف عن إطلاق فتوحات وصفتها بأنها تافهة وهدية القيمة.

وعقبت كتلة الليكود على التلاسن الكلامي الذي شهده اجتماع الحكومة فقالت إن بينيت يحاول بشكل يائس أن يتولى حقيبة الدفاع، في حين أكد حزب «البيت اليهودي» أن رئيس الحكومة يتصرف كالمشلول إزاء الإرهاب بسبب خوفه من المحكمة الدولية في لهاي.

وبالتزامن مع انعقاد اجتماع الحكومة نظم مئات المستوطنين تظاهرة أمام ديوان رئاسة الحكومة في القدس للمطالبة بمضاعفة الإجراءات الأمنية في الضفة الغربية وبناء مزيد من المستوطنات.

وشارك في التظاهرة ٩ وزراء من الليكود و«البيت اليهودي» و«كلنا».

آخر استطلاع للرأي العام:

٥٨٪ من الإسرائيليين غير راضين عن أداء بنيامين نتنياهو في منصب وزير الدفاع!

حزب جديد برئاسة غانتس سيفوز بـ ١٦ مقعداً ويحل في المرتبة الثانية بعد الليكود

الاسرائيلي
المنتزه
ملحق نصف شهري يصدر عن
مطار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

نتنياهوو وهوس السيطرة على الإعلام...

بقلم: أنطوان شلحت

يتربّف كثيرون هذه الأيام النتائج التي سيتوصل إليها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية بشأن توصيات الشرطة بمقاضاة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حول عدة شبهات فساد، وما يمكن أن تثيره هذه النتائج من تداعيات سياسية بعيدة المدى (طالع تقريراً خاصاً ص ٧).

وفيما يتعلّق بشبهات الفساد الحائمة حول نتنياهو، كان الاهتمام في المقام الأول قبل أكثر من عام مُركّزاً على تلقي نتنياهو هوداياً/ عطايا من رجال أعمال بخلاف القانون، في مقابل منحهم امتيازات تعود عليهم بالنفع. غير أنه في الأونة الأخيرة انتقل التركيز على محاولته الدؤوبية الرامية إلى السيطرة شبه المطلقة على وسائل الإعلام، المكتوبة والإلكترونية والمرئية، أو على وجه الدقة التحكم بخطابها حيال أداءه العام، بحيث لا يتعدى هذا الخطاب غاية «التغطية الإيجابية» له ولأفراد عائلته. وهذا هو ما بات، بكيفية ما، ماهية ثلاثة ملفات من مجموع أربعة ملفات رئيسة تمحورت حولها تلك التحقيقات، وهي المعرفة إعلامياً بأرقامها المتسلسلة ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ (طالع مادة حول الإعلام الإسرائيلي ص ٦).

ويقرّز إعلاميون كثُر في إسرائيل بأن هذه المسألة لا يجوز اعتبارها هامشية قط. ويشير بعضهم إلى أنه لو حالف نتنياهو، الذي يقتر بحكمه من استكمال عقد متصل من الأعوام، النجاح في جعل معظم المنابر الإعلامية المتنافسة التي تغطي الأحداث السياسية وغيرها تصطف إلى جانبه، لكان في استطاعته تحقيق غايات كثيرة بينها تخريب دور هذه المنابر كـ «رقابة مستقلة»؛ توجيه مواقف القراء والمستمعين والمشاهدين؛ الضي خسوات بعيدة إلى الأمام نحو تعزيز مكانته كرئيس للحكومة، وهو منصب غير محدود المدة من حيث عدد الولايات في إسرائيل.

وبين سطور ذلك الإقرار تتم الإشارة إلى أنه قبل أعوام كثيرة من تلك التحقيقات وما تكشفه النقاب عنه بشأن علاقة نتنياهو بالإعلام، استعان بالصحيفة الإسرائيلية اليومية المجانية «يسرائيل هيوم»، التي صدرت في تموز ٢٠٠٧، من أجل الدفاع عن حكمه، والحفاظ على سياسة حكمه، وتكريس هيمنة اليمين على مناحي الحياة كافة. ومنذ ذلك الوقت تساعده هذه الصحيفة في غسل دماغ ملايين الإسرائيليين المقتنعين بأن عليهم تأييد وتأييد سياسته الاستيطانية والعنصرية. وهؤلاء يقراون يوميا من الصحيفة، مثلاً، بأنه إذا سقط نتنياهو وإذا قامت دولة فلسطينية فهي ستشرع بإسقاط الصواريخ على رؤوسهم وتقتلهم، كما أنها تعلمهم أن يكونوا منظرين وعنصريين ضد الفلسطينيين والعرب على الدوام، نظراً إلى أن لديهم جاهزية ذهنية ونفسية قصوى لذلك.

وسبق أن أشرنا، في مقام آخر، إلى أنه مثلما لا يفوت البعض التنويه بأن نتياهاو لم يخترع سياسة إسرائيل منذ إنشائها ما لت إليه في الوقت الحالي، فهو لم يخترع

أيضاً استخدام صحيفة من أجل صناعة رأي عام، ولا اختلق التورط في فضيحة ثلاث المال- السلطة، الصحيفة، فكل ذلك تم قبله برمن طويل، فمثلاً في منتصف سبعينيات القرن العشرين الفائت قرّب ج. ج. فورستر، رئيس حكومة جنوب أفريقيا، التي كثيراً ما تتسم المقارنة بينها إبان حكم الأبارتهايد وبين إسرائيل، أن الدفاع عن دولة الفصل العنصري يتطلب القضاء على «راند دبليو ميل»، وهي صحيفة باللغة الإنكليزية قادت الصراع ضد الأبارتهايد.

وهنا دخل إلى الصورة لويس لويت، وهو الثري اليهودي الأميركي شلدون إدلسون (ممول «يسرائيل هيوم») في تلك القصة. وكان لويت رب مال محلياً محافظاً وعنصرياً، ووافق فورستر على منح لويت أموال الجمهور سراً من أجل شراء «راند»، وإسكاتها إلى الأبد. وكانت «راند» في حينه تمزّ بلازمة مالية. ومع أن مقاومة الأبارتهايد لم تكن تتحقّق بالشعبية قبل أربعين عاماً، فإنها لم تُبع لويت، وفي واقع إسرائيل حالياً، كان الفضل في شراء «راند» بمثابة اللحظة التي يُس فيها نتنياهو من محاولة السيطرة على صحيفة «يديعوت أحرونوت» الأوسع انتشاراً إسرائيلياً، وقرّر إقامة صحيفة خاصة به. وهذا بالضبط هو ما قرّره فورستر عندما وجد نفسه على نفس المفترق وأمام المفارقة عينها.

عندها أمر فورستر بإقامة صحيفة، وتمت إقامتها. كان اسمها «المواطن»، وصدرت باللغة الإنكليزية لأنها كانت تهدف إلى غسل دماغ البيض الذين يتحدثون الإنكليزية، ومن يقراون الإنكليزية في شتى أرجاء العالم، ولم يكن الناشر سوى لويت، الذي حصل على الأموال من الحكومة سراً. لكن صحيفة «المواطن» تكبّدت خسائر جمة، وعندما تم الكشف عن أنها فولت من جيب الجمهور، تم فرض الاستقالة على فورستر.

هناك مسألة أخرى تتداعى إلى الأذهان مما ذُكر سالفاً، وترتبط بمدى استقلالية المنابر الإعلامية في إسرائيل، وبأن الصحيفة التي تسعى نتياهاو إلى استئصالها مناهضة للسياسة الإسرائيلية العامة. وهذا ما تُبذره تقارير تتناول أداء هذه المنابر، لا سيما أثناء فترات الحروب، مع وجود استثناءات قليلة لا تكاد تُذكر. وقيل أعوام من سك مصطلح «ما بعد الحقيقة»، الذي من مراميه الإشارة إلى نهج تجاهل الحقائق الموضوعية لصالح تاييح العواطف والإيمان الأعمى، وكذلك قبل أن يتبنأ أحد باحتمال صعود شخص مثل دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، كانت أغلبية منابر الإعلام في إسرائيل حافلة بقراّن يصعب حصرها تدل على نأيها عن الحقيقة.

قانون الدفع النقدي سيُطبق على التعامل مع فلسطيني مناطق السلطة الوطنية بعد ثلاثة أعوام

القانون يفرض قيوداً على الدفع النقدي، بحيث لا يتجاوز ١١ ألف شيكل للأفراد، على ألا يكون أكثر من ١٠٪ من حجم الصفقة، وللصفقات بين المصالح التجارية ٥٠ ألف شيكل *القانون يفرض قيوداً جديدة على التداول بالشيكات بدءاً من منتصف ٢٠١٩ *تعقييدات القانون قد تؤدي إلى تأجيل تطبيقه لفترة ما



٧٤ مليار شيكل، أي أقل من ٢٠ مليار دولار. وحسب التقديرات، فإن أكثر من ٢٠٪ من هذا يتم التداول به في الاقتصاد الأسود.

وحسب تقارير فإنه في العام ٢٠١٠، كان ١١٪ من العملة المستخدمة من فئة ٢٠٠ شيكل، و٤٧٪ من فئة ١٠٠ شيكل، و٢٨٪ من فئة ٥٠ شيكل، و١٤٪ من فئة ٢٠ شيكل. أما في العام الجاري ٢٠١٨، فقد بلغت نسبة فئة ٢٠٠ شيكل من بين جميع الأوراق النقدية المستخدمة ما يزيد عن ٥٠٪، وفئة ١٠٠ شيكل نسبة ٣٠٪، وفئة ٥٠ شيكل نسبة ٨٪، ثم فئة ٢٠ شيكل، بنسبة ١٩٪.

وبحسب البنك، فهذا يدل على حجم المبالغ التي تدفع نقداً، وهذا الارتفاع المتزايد في استخدام فئة العملة الورقية الأعلى، يدل على تراجع القيمة الشرائية للشيكات.

وحسب ما ورد في تقرير سابق لصحيفة «ذي ماركرز» فإن أحد أسباب الارتفاع الحاد في حجم استخدام الأوراق النقدية هو سوق السيارات المستعملة، التي نادراً ما يكون فيها الدفع بحوالات بنكية أو تحويلات، بل هو قطاع يتعامل غالباً بالأوراق النقدية، مثل سوق الخضراوات والفواكه أيضاً.

وتطرح أوساط اقتصادية في الأيام الأخيرة احتمال صدور قرار وزاري بتأجيل تطبيق القانون لبضعة أشهر، بدعوى أن الجهاز الاقتصادي الكلي ليس جاهزاً بعد لتطبيقه، أو أن جهاز الرقابة على فرض القانون ليس جاهزاً بالقدر الكافي. لكن أيضاً حسب تقارير سابقة، فإن إسرائيل تم تعدد قدرة على المماطلة أكثر من تطبيق القانون، ولذا فإن أي تأجيل مفترض من المتوقع أن يكون لفترة قصيرة.

على التعامل بين الفلسطينيين أنفسهم في مناطق السلطة الفلسطينية، وإنما فقط في التعامل مع طرف داخل إسرائيل.

كما ينص القانون على أن كل شخص من حاملي الجنسية الإسرائيلية يبرم صفقة تجارية على مستوى الأفراد والشركات تتجاوز سقف ٥٠ ألف شيكل، سيكون مطالبا بتقديم تقرير عنها إلى سلطة حظر تبييض الأموال، بدءاً من مطلع العام المقبل.

الغرض من القانون

مثلاً ذكر، فإن إسرائيل من آخر الدول المتطورة التي تقرر هذا القانون، بسبب تعقيدياتها الداخلية، وأولها على المستوى الرسمي هو اعتراض جمهور الحريديم، إلا أن منظمات دولية، خاصة تلك التي تلاحق ظاهرة تبييض الأموال، مارست ضغوطاً على إسرائيل للإسراع في سن القانون، كي لا يتم إدراجها على القائمة السوداء بشأن تبييض الأموال. كذلك فإن المؤسسة الإسرائيلية تسعى هي أيضاً إلى تقليص ظاهرة الاقتصاد الأسود، وبشكل خاص الأموال التي تدار في عالم الجريمة المنظمة.

وحسب تقارير بنك إسرائيل المركزي، فإن في السوق الإسرائيلية عمليات نقدية، ورقية ومعدنية، بقيمة إجمالية تساوي ٥٨٠ مليار شيكل، ما يعادل ١٥٥ مليار دولار، والمتداول منها بأيدي الجمهور يصل إلى ٨٢ مليار شيكل، ما يعادل ٢٢ مليار دولار تقريباً. فقط ١٠٪ من هذا المبلغ موجود في خزائن البنوك التجارية، ما يعني أن في جيوب المواطنين يتم التداول بحوالي

أما في ما يتعلق بالصفقات التجارية الكبيرة، بمعنى بين مصطلحتين تجاريتين، فإن المبلغ النقدي الأقصى الذي يمكن دفعه هو ٥٠ ألف شيكل، وأيضاً في هذه الحالة ممنوع أن يتجاوز المبلغ النقدي نسبة ١٠٪ من حجم الصفقة. في حين أنه سيكون متاحاً للسائح الدفع نقداً بما يعادل ٥٥ ألف شيكل، لكن لا تحديد للنسبة المئوية بالنسبة للصفقات السياحية.

كذلك فإن القانون يفرض قيوداً على الدفع بالشيكات، إلا أن القيود على الدفع بالشيكات ستدخل حيز التنفيذ في النصف الثاني من العام المقبل، بمعنى في الأول من تموز ٢٠١٩. ويحظر القانون الدفع بشيك مفتوح، بمعنى دون تسجيل اسم المستفيد، كما سيتوقف نمط الشيكات التي يمكن نقلها من شخص إلى آخر، بمعنى تجيير الشيك لمستفيد آخر، بل ستكون كل الشيكات للمستفيد الأول فقط.

إلا أن القانون يمنح استثناءً بأن يكون سقف الشيكات التي يمكن تجييرها لا يتجاوز ٥ آلاف شيكل، لكن في حال التجيير يجب أن يكون مسجلاً بشكل واضح اسم ورقم هوية المستفيد الثاني.

وينص القانون أيضاً على أنه يحق لوزير المالية، بدءاً من مطلع العام ٢٠٢٠، أن يخفض سقف الدفع النقدي، من ١١ ألف شيكل للأفراد إلى ٦ آلاف شيكل، وللصالح التجارية من ٥٠ ألف شيكل إلى ١٥ ألف شيكل.

التعامل مع فلسطيني مناطق السلطة الوطنية

وكما ذكر، فإن سريان القانون في التعامل مع الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية سيكون بدءاً من مطلع العام ٢٠٢٢. لكن القانون لن يسري

باستمرار ظاهرة «الاقتصاد الأسود»، وهي ميزانيات ضخمة يتلقاها الحريديم من مصادر خارجية خاصة بهم، ومنها يديرون معاهد ومؤسسات تدفع الرواتب نقداً، بعيداً عن سلطة الضريبة. وهذا بشكل خاص منتشر لدى الطوائف الغربية (الاشكناز)، والأكثر بين طائفة ساتمر، التي لا تعترف بإسرائيل رسمياً، ويقدر عدد أبنائها بحوالي ٧٪ من إجمالي الحريديم.

ويجري الحديث عن اقتصاد متشعب في مجتمع الحريديم، فمثلاً في حين أن نسبة الرجال الحريديم المنخرطين في سوق العمل رسمياً هي في حدود ٥٠٪، فإنه حسب التقديرات نسبة انخراطهم الفعلية قد تصل إلى ٨٠٪، والفارق يعود إلى العاملين في مؤسسات الحريديم، والذين يتقاضون رواتب نقداً بعيدة عن التسجيلات.

ولا ينحصر الاقتصاد غير المسجل عند مسألة العمل والتجارة، بل هناك دورة مالية مغلقة، وأشبه بقطاع بنكي وفق الشريعة اليهودية، وتحتفظ فيه الفوائد البنكية، إذ تنتشر بين الحريديم جمعيات وأطر تعلن عن نفسها أنها لا تعمل لغاية الربح، وتضع آليات ومقاييس لمساعدة العائلات الفقيرة. وتوزع هذه الجمعيات البسة وأثاثاً ومعدات بيتية وأغذية في الكثير من الحالات، وهذه البضائع توزع مجاناً أو بأثمان رمزية.

لكن الأمر الأبرز في قطاع هذه الجمعيات هو تقديم قروض من دون فوائد، وحسب الأنظمة المتبعة، فإن العائلة التي تريد مستقبلاً الحصول على قروض لمساعدتها على شراء بيت أو تأثيثه أو للقيام بمشاريع عائلية كبيرة، عليها أن تودع مبالغ رمزية شهرية لهذه الجمعيات، بمعنى أشبه بصندوق توفير، ولكن أيضاً من دون فوائد، وبعد سنوات محددة يحصلون على نصف ما وفره، إضافة إلى قرض سخي، حسب الوصف، ومن دون فوائد، وتصل قيمة القروض إلى عشرة أضعاف مبلغ التوفير.

تفاصيل بارزة في القانون

هذا القانون سيسري ليس فقط على صفقات البيع والشراء، من بضائع وخدمات، بل أيضاً على مستوى الرواتب، ودفع وتلقي التبرعات، أو الحصول على قرض ليست بنكية ومن مؤسسات مالية رسمية، أو معترف بها.

وكما ذكر، فإنه على مستوى الأفراد سيكون سقف الدفع النقدي في أي صفقة، ١١ ألف شيكل، وبشرط أن يشكّل لا أكثر من ١٠٪ من حجم الصفقة، بمعنى أن من أراد شراء بضاعة أو خدمة ما، حجمها الكلي ١٥ ألف شيكل، فإنه لا يستطيع الدفع نقداً، أكثر من ١٥٠٠ شيكل، والباقي سيكون متاحاً دفعه إما بالتحويلات البنكية أو الشيكات أو بطاقات الاعتماد. في المقابل، إذا كانت الصفقة ٢٠٠ ألف شيكل، على سبيل المثال، ففي هذه الحالة لن يكون متاحاً الدفع نقداً أكثر من ١١ ألف شيكل، على مستوى الأفراد.

خبران إسرائيليان في الشؤون العربية يحلان «سر» تحسّن علاقات إسرائيل مع جاراتها!

***إيلي بوديه: هذا التطور نتيجة لسيرورات إقليمية وعالمية لم تكن لحكومة إسرائيل أي سيطرة أو تأثير عليها* إيال زيسر: ليس لإسرائيل**

والولايات المتحدة حليف آخر في المنطقة موثوق به ومستقر مثل السعودية*

الحلطات التي أدارت الإدارة الأميركية ظهرها لها. وأضاف: السعودية ليست دولة خالية من المشكلات، وثمة حقيقة في الادعاء أنها أضعف مما تبدو عليه من الخارج. وهناك مبالغة في محاولة وصف السعوديين وسائر دول الخليج كدول عظمى إقليمية كلية القدرة، والقول إن انضمام إسرائيل إليها سيحل جميع المشكلات وسيسمح لها بإقامة جبهة قوية في مواجهة نظام آيات الله، وربما الدفع قدما بحل سياسي مع الفلسطينيين. لكن كما كان الأردن في عهد الملك حسين، فإن للسعودية قوة كبيرة. ربما في واشنطن وفي أوروبا يأسفون لأن إيران ليست الدولة المحورية التي تعتمد عليها المصالح الغربية في المنطقة كما كانت عليه الحال في حقبة الشاه، لكن حالياً إيران هي حليفة روسيا، وتخدم وتدفع قدماً بتطلعاتها للتوسع في المنطقة، بينما تركيا أسيرة نزوات رئيس متقلب وغير مستقر على حال. في المقابل، يكشف سلوك السعودية عن ثبات واستمرارية. مع كل الاخترام أو عدم لولي العهد الشاب، محمد بن سلمان، فما نتحدث عنه هو نظام لم يسمح قط لشخص منفرد بأن يقوده، وعرفت كيف توازن نزوات حكامها.

وتابع زيسر: إن شبكة العلاقات الأخذة في الترسخ بين إسرائيل والسعودية يجب فحصها بأعين مفتوحة. يجب ألا نتأثر كثيراً بالقوة التي تظهرها هذه المملكة، لكن أيضاً يجب عدم التقليل من مصادر قوتها. الصحيح حتى الآن أن ليس لإسرائيل وللولايات المتحدة حليف آخر في المنطقة موثوق به ومستقر مثل السعودية.

لقد أخط السعوديون بقتلهم الصحافي جمال خاشقجي على أرض تركية، ونتيجة ذلك تحولوا إلى «المجرم المناوب» الذي يوجه الجميع إليه الضربات. لكن هذه الضربات لن تحول السعودية، مثل أماكن أخرى في العالم، إلى جنة الصحف الحرة وحقوق الإنسان. على العكس فهي ستقوى قوى إقليمية مثل إيران التي قتلت ليس فقط صحافيين وأطراف معارضة بل قتلت مؤخرًا أيضاً نصف مليون سوري، ونوابها تجاه إسرائيل معروفة وواضحة. وحسناً تفعل إسرائيل لو تحسّدت نفوذها، وخصوصاً في الولايات المتحدة، للمساعدة على إيجاد حل اللازمة التي تواجهها علاقات الغرب بالسعودية.

نتنياهو، بل نتيجة لسيرورات إقليمية وعالمية لم تكن لحكومة إسرائيل أية سيطرة أو تأثير عليها. بمقدور نتنياهو أو يتباهى بتحقيق كل هذا من دون تفكيك المستوطنات ولا التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل، لكنه في حقيقة الأمر كان في المكان المناسب وفي الوقت المناسب ليكسب كل هذا الراسمال السياسي، داخلياً وخارجياً.

على إسرائيل أن تحسّد نفوذها

لحل أزمة علاقات الغرب بالسعودية

من ناحية أخرى أكد البروفسور إيال زيسر، نائب رئيس جامعة تل أبيب والمتخصص في الشؤون العربية، أنه على الرغم من كل شيء السعودية لا تزال شريكة مفضلة لإسرائيل وللولايات المتحدة.

وكتب زيسر: دفعة واحدة تحولت السعودية من دولة حليفة مطلوبة إلى دولة منبوذة، الكل يتجرأ منها. في إسرائيل أيضاً هناك من يدعو إلى المحافظة على مسافة من السعودية، لأنها لا تحترم سلم القيم التي تميز بين الديكتاتوروية الظلمية وبين الدولة الغربية المتنورة، ولأنها بدت ضعيفة ودعامة من القصب الهش في وقت الأزمة.

وبرأيه في الهجوم على السعودية نفاق كبير، وخصوصاً إزاء حقيقة أن المبادر، والذي يقود الهجوم على السعوديين هو الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي قضى بجرة قدم على الديمقراطية وعلى الصحف الحرة في بلده. وما يجري هو نزوات والأعجب كرامة يجيها كثيراً الرئيس التركي، ويدير على أساسها، من دون نجاح كبير، سياسة بلاده الخارجية. وهنا تحديداً تكمن المشكلة، ففي «عالم سوي» كان من المفترض بتركية كدولة تسعى للتقدم، أن تعود المنطقة في مواجهة تحديات كثيرة وأن تكون حليلة موثوق بها للولايات المتحدة، ونقطة ارتكاز لنظام إقليمي في مواجهة إيران. لكن أردوغان اختار طريقاً أبعدته عن دول عربية سنية، مثل السعودية ومصر، ودهورت علاقاته بإسرائيل وأوصلها إلى أزمة، الذي تركته تركيا اضطرت السعودية إلى ملئه، وهي لم تتردد في الوقوف في وجه الإيرانيين وحلفائهم، حتى في

تعمل أمام الولايات المتحدة ودول أوروبا لمساعدة نظام السودان.

هذه السيرورات أنتجت الأرضية لفرصة عقد علاقات سرية، ومؤخراً علنية أيضاً، مع الدول العربية السنية.

التوقيت الراهن

هناك ثلاثة أسباب تفسر التوقيت الراهن، بحسب بوديه: أولاً، أغلبية الدول العربية مشغولة بقضايا داخلية تتطلب مساعدة إسرائيلية أمنية، استخباراتية أو مرتبطة بسهولة الوصول للولايات المتحدة.

ثانياً، هُتمت الدول العربية أنه ليس هناك شريك حوار في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. بكلمات أخرى، ليس الطرف الإسرائيلي وحده الذي تقوده حكومة يمين متطرفة غير راغبة في دفع السلام، بل إن الطرف الفلسطيني أيضاً، في أواخر عهد حكم أبو مازن ووسط الانقسام بين السلطة وبين حماس، غير راغب – وغير قادر أيضاً – على دفع عملية سياسية. هذا الإدراك قاد إلى التسليم بضرورة استفاد الفرص الكامنة في الوضع الراهن.

أخيراً، ربما أن مفعول الدومينو قد لعب دوراً أيضاً؛ أي مثلما أن الثورة في تونس أنتجت موجات ارتدادية في دول عربية أخرى، فربما أن جرة أحد الكمام في الخروج العلني قد أثرت على الآخر. بكلمات أخرى، حين تواصل الشعوب العربية الانشغال بالمشاكل اليومية، فربما ستتفرغ بدرجة أقل للانفعال بكسر محزّمات التواصل العلني مع إسرائيل. مع ذلك، فإن جميع الضالعين في الأمر – وهم سياسيون في الجانب العربي وكاديميون من جهتي المتراس – على قناعة تامة بأن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول العربية ستضطر إلى انتظار حل، أو تقدم جدي، في الصراع مع الفلسطينيين. ربما أن هذا المنطق ينطبق بدرجة أقل على دول مسلمة في أفريقيا وآسيا، لكن علينا الانتظار لنرى.

وختم بوديه: يجدر التأكيد على أن كل هذا التطور الإيجابي لم يكن نتيجة لسياسة مبرمجة وضعتها حكومة

٢٠١٣. لم يتردد النظام الجديد في حربه ضد مقاتلي الإرهاب في سينا. وفقاً لما نُشر، كان هناك دعم إسرائيلي تمثّل في إعطاء التصريح بزيادة حجم القوة العسكرية المصرية في سينا، سواء بتبادل المعلومات الاستخباراتية أو استخدام الطائرات بدون طيار. كذلك، فإن النظام الملكي الأردني الذي نجا من الهزّة استعان بإسرائيل، مثلما تمّ الدعا، بوسائل مختلفة لمساعدته في مواجهة تهديدات ضد المملكة من الداخل والخارج، وخصوصاً من جهة عناصر داعش في العراق وسورية.

وتوقيع الاتفاقية النووية، في تموز ٢٠١٥، بين إيران وبين الدول ذات العضوية الثابتة في مجلس الأمن ومعها ألمانيا، منح تعريضاً إضافياً للحلف غير الرسمي بين إسرائيل وبين الدول العربية السنية. فلقد وجدت جميع الدول التي تتعرض لتهديد إيران نفسها الآن في قارب واحد مع إسرائيل، التي تمثّل مصالحتها في أرجاء العالم، بما فيه داخل الكونغرس الأميركي.

ومع دخول دونالد ترامب البيت الأبيض في كانون الثاني ٢٠١٧، غيرت الولايات المتحدة سياستها بشكل جدي نحو العربية السعودية ومصر، ومنح هذا التطور دفعة إضافية لذلك الحلف غير المكتوب الذي تطور بين إسرائيل وبين الدول العربية السنية منذ منتصف سنوات الـ ٢٠٠٠. علاوة على ذلك، فحقيقة أن نتنياهو تحول إلى «محبوب» واشنطن قد رفعت من أسهم إسرائيل لدى عواصم عديدة في المنطقة. ويجب إدراك أن أحد الأسباب المركزية لنجاح إسرائيل في إقامة تحالفات في المنطقة – بدءاً بالأكراد وحتى الحلف مع إيران، تركيا وأثيوبيا في الستينيات – كان قدرتها على استخدام تأثير اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. على الرغم من أن هذه القناة لم تحقق دائماً نجاحات، فإن حركة إسرائيل كمن تتمتع بالتأثير في الولايات المتحدة قد تركت مفعولها. يجب الافتراض بأن هذا الاعتبار لعب دوراً هاماً في قرار عُمان وتشاد والسودان رفع مستوى علاقاتها مع إسرائيل. فمثلاً، يحاول رئيس السودان، عمر البشير، منذ سنوات طويلة إخراج بلاده من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، لأن ذلك بإرسال قوات لمساندة السعوديين في اليمن، دون فائدة حتى الآن. ولقد انتشرت أخبار أولية منذ العام ٢٠١٦ عن أن إسرائيل

من المفترض أن يدخل قانون الدفع النقدي حيز التنفيذ في مطلع العام المقبل الجديد ٢٠١٩، إلا أن هناك توقعات بأن يتم تأجيل التطبيق لفترة أخرى غير محددة حالياً. نظراً إلى سلسلة التعقييدات التي فيه على كافة المستويات، وبشكل خاص على مستوى الجمهور العام، غير أن تطبيقه، بموجب نص القانون، على التعامل التجاري مع الفلسطينيين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سيبدأ بعد ثلاثة أعوام، بمعنى في مطلع العام ٢٠٢٢.

ويجري الحديث عن قانون متشعب مليء بالتفاصيل، يضع قيوداً على حجم الدفع النقدي في المعاملات التجارية، على مستوى الأفراد، وعلى مستوى التعامل التجاري، مع بنود استثنائية عديدة، مثل السياح، وحجم الدفع بالشيكات، وغيرها.

وكان الكنيست قد أقر هذا القانون، بالقراءة النهائية، في شهر آذار الماضي ٢٠١٨، ليُدخل حيز التنفيذ في مطلع العام ٢٠١٩، إذا لم يتم تأجيل تطبيقه، كما ذكر. وفي عنوانه الأبرز سيكون المبلغ الأقصى الذي يمكن دفعه نقداً، في صفقة تجارية واحدة، هو ١١ ألف شيكل، ما يعادل حالياً ٢٩٤٠ دولاراً (بمعدل ٣٧٤ شيكل للدولار)، شرط ألا يتجاوز المبلغ ١٠٪ من حجم الصفقة، بدلا مما ازدادته الحكومة، وهو ٨ آلاف شيكل (١١٣٩ دولارات)، وكان هذا بمثابة «حل وسط» مع ممثلي المتدينين المتزمتين، الحريديم، الذين تنتشر في مجتمعهم ظاهرة «الاقتصاد الأسود» خارج السجلات الرسمية.

أما في الصفة الاقتصادي، فإن الصفة الأكبر للدفع نقدا ستكون ٥٠ ألف شيكل، ما يعادل ١٣٣٧٠ دولاراً، وإذا كان الفرد سائحا من الخارج، فيجوز له الدفع نقداً حتى ٥٥ ألف شيكل (١٤٧٠٠ دولار).

وقد حاولت الحكومة على مدى ثلاثة أعوام الدفع بهذا القانون، تجاوباً مع متطلبات عالمية، خاصة من الهيئات الدولية التي تكافح عمليات تبييض الأموال، ويرى خبراء أن الدفع نقداً هو أساس للاقتصاد الأسود، وللتهرب الضريبي، وأيضاً لعالم الجريمة. لكن من كان يعيق هذا القانون في السنوات الأخيرة، كما ذكر، هم المتدينون المتمزتون الحريديم، كي لا يكون القانون عائقاً أمام «الاقتصاد الأسود» السائد في مجتمعهم. وحسب تقديرات شبه رسمية، فإن ما بين ٢٠٪ إلى ٢٢٪ من الناتج الإسرائيلي هو اقتصاد أسود، ويسببه تخسر خزينة الضرائب ما يعادل ٥٠ مليار شيكل سنوياً، وهو ما يعادل ١٣٣٧٠ مليار دولار. كما أن ٥٪ من الناتج العام هو من الجريمة المنظمة، ومن عالم الجريمة بشكل عام.

ويقول تقرير لمنظمة التعاون بين الدول المتطورة إن إسرائيل من أكثر الدول استخداماً للدفع نقداً بالأوراق النقدية، مقارنة مع باقي الدول الأكثر تطورا في العالم. ففي السويد مثلا، حجم الدفع نقداً بالأوراق النقدية يعادل ١٧٪ من الناتج العام، وفي الدانمارك ٣٪، وفي بريطانيا ٣،٥٪، وفي إسرائيل ٥،٦٪.

وحسب سلسلة تقارير، فإنه لدى الحريديم تتسع

قال البروفسور الإسرائيلي إيلي بوديه، المتخصص في الشؤون العربية، إن دول عربية ومسلمة تتنافس فيما بينها مؤخرًا على محاولة مغالبة إسرائيل. وبعد النشر حول العلاقات الاستخباراتية التي تقيمها إسرائيل خلف الكواليس مع المملكة العربية السعودية، تمت دعوة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو لزيارة علنية إلى سلطنة عمان. بعد ذلك وصل رئيس دولة تشاد إلى إسرائيل، وخلال زيارته كشف نتنياهو عن اتصالات جارية مع السودان والبحرين أيضاً.

وبرأيه فإن الجاري أمام أبصارنا هو تجسيد لسيرورة بدأت قبل ما يزيد عن عقد من الزمن، خلال فترة أريئيل شارون كرئيس للحكومة. فقد أصدر شارون أمراً لرئيس الموساد في حينه، مئير داغان، بالبحث عن طرق لتعزيز العلاقات مع دول عربية سنية لا تربطها علاقات بإسرائيل، وذلك بهدف تشكيل جبهة مشتركة أمام إيران الشيعية، التي تسعى لتطوير سلاح نووي. فحقيقة أن الولايات المتحدة احتلت العراق في نيسان ٢٠٠٣، أسقطت نظام صدام حسين ونضبت نظاماً شيعياً جديداً في الحكم، قلبت توازن القوى في الخليج لصالح إيران وفي غير صالح دول الخليج. وقد برز التغيير الإقليمي خصوصاً خلال حرب لبنان الثانية في صيف ٢٠٠٦، حين قامت الأردن ومصر، والدول العربية السنية في الخليج، بمهاجمة منظمة حزب الله الشيعية المدعومة من إيران، وبذلك وقتت تلك الدول بشكل غير رسمي إلى جانب إسرائيل في الحرب، على حد تعبيره، وتواصلت شبكة العلاقات التي بدأ الموساد بنسجها أيضاً في فترة رئاسته إيهود أولمرت للحكومة. ووفقاً لمصادر نشر أجنبية، التقى أولمرت مسؤولاً سعودياً كبيراً في الأردن عام ٢٠٠٦. كذلك تدلنا وثائق ويكيليكس في عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ على أن جهات في الموساد ووزارة الخارجية قد التقت لتطوير سلاح نووي. فحقيقة أن الولايات العربية أقامت علاقات مع دول إضافية أيضاً.

وتابع بوديه: إن ثورات الربيع العربي» التي اندلعت في كانون الأول ٢٠١١ في تونس، وأدت إلى سقوط أنظمة وإلى حروب أهلية، قد خلقت فوضى في المنطقة، خدمت جيداً مويدي الإسلام المتطرف مثل القاعدة وداعش. وبعد استقرار النظام في مصر برئاسة السيسي في حزيران

نتنياهوو: عملية «درع الشمال» ستستمر إلى أن تنجز هدفها وهو «تجريد حزب الله من سلاح الأنفاق»!



(أفب)

واستخباراتية عملانية وتكنولوجية متطورة لتحييد الأنفاق الهجومية، سواء في الشمال أو في الجنوب. وأكد أنه تم إبلاغ رؤساء السلطات المحلية في شمال إسرائيل بالعملية مسبقاً قبل إطلاقها، وأشاد بهم لإظهارهم

المسؤولية في عدم الكشف عن موعدها.

وأضاف أن الجيش الإسرائيلي يمتلك خطط أنفاق حزب الله الهجومية، ودعا الإسرائيليين إلى الشعور بالأمان، والاستمرار في حياتهم اليومية والاستمرار بالسفر إلى الشمال.

وعلى الرغم من أن عملية الجيش الإسرائيلي تقتصر في الوقت الحالي على الجانب الإسرائيلي من «الخط الأزرق» - وهو خط الهدنة المعترف به دولياً ويعتبر الحدود بين إسرائيل ولبنان بحكم الأمر الواقع - فإن الجيش أشار إلى أنه قد يتم تدمير أنفاق أخرى داخل لبنان أيضاً. وقال إن الجيش مستعد لجميع الاحتمالات، وأكد أن إنجاز تحييد الأنفاق لا يمكن أن يتم داخل الأراضي الإسرائيلية فقط. وأعلن الجيش الإسرائيلي أنه استدعى عدداً صغيراً من جنود الاحتياط، في الوقت الذي يستعد فيه لرد انتقامي محتمل من قبل حزب الله على عملية كشف الأنفاق الهجومية وتدميرها، وقال الجيش انه يعتقد أنه تم حفر هذه الأنفاق لأهداف هجومية، خلافاً للأنفاق والملاجئ تحت الارض التي استخدمها حزب الله خلال حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، التي كانت عبارة عن إجراءات دفاعية عامه.

العملية. وكان ليبرمان استقال من منصبه الشهر الماضي احتجاجاً على رفض نتينياهو إطلاق هجوم كبير على حركة «حماس» في غزة بعد إطلاق الأخيرة أكثر من ٥٠٠ صاروخ على إسرائيل.

وقال رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي غادي أيزنكوت، الذي تحدث لمباشرة بعد نتينياهو، إن الجيش عرض قبل نحو شهر توصيات على المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية (الكابينيت) ببدء العملية بمجرد أن تكون الظروف ناضجة. وأضاف أن الكابينيت صادق على العملية يوم ٧ تشرين الثاني الماضي. وقال إنه من المتوقع أن تستمر العملية بضعة أسابيع وسيقودها قائدة المنطقة العسكرية الشمالية اللواء يوئيل ستريك.

وقال أيزنكوت: «هذا الصباح بدأنا بتحرك لإحباط تسلسل حزب الله إلى أراضينا، ولتحسين واقعا الأمني في الشمال، ولمواصلة ضرب محاولات إيران ترسيخ وجودها العسكري في الشمال».

وأكد أنه تم إطلاق عملية «درع الشمال» قبل أن تصبح الأنفاق عملانية وتتحول إلى تهديد فوري ومباشر على البلدات وقواعد الجيش في الشمال.

وقال رئيس كتلة «اليمين المتطرف» في الكنيست، إيهود باراك، في مقابلة مع قناة «نيسان» التلفزيونية، إن حزب الله قد بدأ بالفعل في حفر أنفاق جديدة في الضفة الغربية، وقال إن هذا قد يهدد أمن إسرائيل.

ضمان أمن إسرائيل يجب التحلي بالصبر وبرباطة الجأش. وقلت أيضاً إن المخفي أعظم. وأريد أن أقول لكم اليوم إن ما تم كشفه لكم هو جزء صغير من استعداداتنا والعمليات التي تحضرها لضمان أمن إسرائيل على جميع الجبهات، وتم أخذ كل شيء بالحسبان وتم اتخاذ جميع الإجراءات بأكبر قدر من الرشد».

وأوضح نتينياهو أن الجهود الإسرائيلية لتدمير الأنفاق التي بناها حزب الله عملية متواصلة واسعة النطاق هدفها الأوسع هو منع المنظمة المدعومة من إيران من الاستيلاء على أجزاء من الجليل من إسرائيل. وقال إن هدف حزب الله كان حفر الأنفاق إلى داخل الأراضي الإسرائيلية وهذا هو جزء من هدف يتسم بالاتساع والعمق لم تره من قبل. وقال إن احتلال أجزاء من الجليل من طرف حزب الله هو تهديد حقيقي، وهو أيضاً جزء من جهود إرهابية إقليمية ودولية تقودها إيران، وأشار إلى النشاط العسكري الإسرائيلي في سورية في السنوات الأخيرة فأكد أنه أدى إلى تقليص عدد القوات الإيرانية العاملة في البلد الذي مرزقه الحرب بنسبة ١٠ بالمئة.

وفي محاولة لاستباق الادعاءات بأن قرار إطلاق «درع الشمال» كان مرتبطاً بتوصيات الشرطة الأخيرة بتقديمه للمحاكمة في إطار «الملف ٤٠٠٠»، قال نتينياهو إن قرار التحرك اتخذ قبل بضعة أسابيع، وشكر بالتحديد وزير الدفاع السابق أفيفدور ليبرمان الذي شارك في تحضير

الطبيعة الجبلية للمنطقة سهّلت تنفيذ المهمة أكثر من المناطق الأخرى. وقال إن اكتشاف مشروع أنفاق حزب الله سيعزز من قوة الردع الإسرائيلي.

وأكد الضابط استعداد الجيش الإسرائيلي لهذه العملية منذ الصيف الفائت، وأن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الجنرال غادي أيزنكوت كان يضغط دائما لتنفيذ العملية، مشيراً إلى أن تنفيذ العملية كان ممكناً قبل شهرين.

وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة أن ردة فعل الجيش على اكتشاف النفق كانت منضبطة، ولفتت إلى أن القوات العسكرية الإسرائيلية لم تدخل إلى أراضي لبنان لتدميره، ورجحت أن يكون سبب ذلك عائداً بشكل كبير إلى توقعات بأنه سيكون على الجيش الإسرائيلي إطلاق عملية أكبر في المستقبل القريب للتعامل مع جهود حزب الله لإضافة توجيه دقيق لترسانته التي تضم عشرات آلاف الصواريخ.

التحذي الأكثر أهمية وقف مشروع الصواريخ الدقيقة! وقال محللون عسكريون إنه من المهم أن يتم تدمير الأنفاق قبل إطلاق إسرائيل لعملية عسكرية واسعة النطاق كهذه.

وأكد اللواء احتياط عاموس يادلين، رئيس «معهد دراسات الأمن القومي» والقائد السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، أن التحدي الأكثر أهمية وهو وقف مشروع الصواريخ الدقيقة لا يزال ماثلاً أمام إسرائيل مع وجود مخاطر تصعيد على مستوى مختلف تماماً، لكنه في الوقت ذاته أكد أن العملية توجه رسالة مهمة إلى حزب الله.

وأضاف أن الكشف عن الأنفاق يبعث برسالة إلى حزب الله، الذي يبني عملياته على السرية والعمل السري والمفاجأة، فوها هو أن عليه أن يعتبر أنه في الحقيقة مكشوف ومعرض للاستخبارات الإسرائيلية، وأن مواقعه الأمنة والسرية قد تكون بمثابة مصادمات متناصرة. وكتب المحلل العسكري لموقع «واينت» الإلكتروني التابع لصحيفة «يديעות أخرونوت»، رون بن يشاي، أن الأنفاق بالرغم من كونها خطراً كبيراً على أمن إسرائيل، إلا إنها ليست على رأس قائمة التهديدات، وأكد أن الصواريخ الدقيقة هي الخطر الأكبر. وأضاف بن يشاي أن الحملة العسكرية ضد الأنفاق قد تمهد الطريق لعملية عسكرية واسعة ضد الصواريخ أو لمعركة دبلوماسية للضغط على الحكومة اللبنانية وحزب الله لوقف مشروع الصواريخ الدقيقة الذي تقف إيران من ورائه.

وشدد بن يشاي على أن منظمة حزب الله لن تصعد إزاء العملية الإسرائيلية لأن ذلك سيؤدي إلى مواجهة عسكرية قد تشارك فيها الولايات المتحدة، وستجذ ادانات للحكومة اللبنانية لأن حفر الأنفاق في الجانب الإسرائيلي يعد اختراقاً سافراً للسيادة الإسرائيلية.

نتينياهو: احتلال أجزاء من الجليل من طرف حزب الله كان تهديداً حقيقياً!

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينياهو، في مؤتمر صحفي عقده في أول أيام عملية «درع الشمال»، إنه ستكون هناك المزيد من التحركات في المستقبل. وأضاف نتينياهو: «قلت قبل أسبوعين فقط إنه من أجل

استمرت أمس (٢٠١٨/١٢/١٧) لليوم الـ١٤؛ على التوالي عملية «درع الشمال» العسكرية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الأنفاق الهجومية لمنظمة حزب الله، والتي أكد رئيس الحكومة ووزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين نتينياهو أنها واسعة وغير محدودة، وأشار إلى أنها تعتمد على تكنولوجيا خاصة تم تطويرها في إسرائيل في إثر عدم العثور على تكنولوجيا شبيهة لها في العالم.

وأعلن بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي (الأحد) أن الجيش تمكن من العثور على نفق رابع من الأنفاق الهجومية التي حفرها حزب الله وتمتد من الأراضي اللبنانية إلى داخل الأراضي الإسرائيلية على أعماق مختلفة. وأشار البيان إلى أن هذا النفق هو الرابع الذي يمتد من الأراضي اللبنانية ويتم الكشف عنه، وأكد أنه تحت سيطرة الجيش وجرى تفخيخه، وأن كل من يدخل إليه من الجانب اللبناني يُعزض نفسه للخطر.

وكثر بيان الناطق العسكري أن الجيش الإسرائيلي يعتبر أن مسؤولية هذه الأنفاق تقع على كاهل الحكومة اللبنانية، وأن إسرائيل ترى فيها انتهاكاً خطراً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وللسيادة الإسرائيلية.

وقال البيان إن الجيش الإسرائيلي يقوم باستكمال نشاطاته وفقاً للعملية في مواقع أخرى، وأشار إلى أن الجيش على علم بوجود أنفاق أخرى، لكنه لم يكشف عنها بالكامل بعد.

ولا يمكن نشر العدد المحدد للأنفاق التي تعتقد إسرائيل أنه تم حفرها من لبنان، وكذلك نشر معلومات أخرى حول العملية، بامر من الرقابة العسكرية الإسرائيلية. وكثر نتينياهو، في تصريحات أدلى بها إلى وسائل إعلام في مستهل الاجتماع الذي عقدهته الحكومة الإسرائيلية، أن عملية «درع الشمال» ستستمر إلى أن تنجز هدفها وهو «تجريد منظمة حزب الله من سلاح الأنفاق».

وأعلن الجيش الإسرائيلي، في أول أيام العملية، اكتشاف أول نفق، وأكد أنه من ضمن أنفاق هجومية أخرى كثيرة حفرها حزب الله، وعثر على النفق جنوب بلدة المطلة الإسرائيلية في منطقة الحدود اللبنانية.

وقال الجيش إن طول النفق يبلغ نحو ٢٠٠ متر وعمقه نحو ٢٥ متراً، ويبلغ عرضه مترين وارتفاعه مترين، وامتد إلى نحو ٤٠ متراً داخل الأراضي الإسرائيلية، وهو أكبر بكثير من معظم الأنفاق التي تحفرها حركة «حماس» في قطاع غزة. وادعى الجيش أن حفر هذا النفق استغرق عامين بسبب التضاريس القاسية تحت منطقة الحدود، وشمل خطوط كهرباء واتصالات، كما أنه مرؤد بالكاسجين.

وقال ضابط كبير في قيادة المنطقة العسكرية الشمالية (يوم ٢٠١٨/١٢/٦) إن الهدف التكتيكي لهذا النفق كان الاستيلاء على جزء من طريق رقم ٩٠ وعزل بلدة المطلة الواقعة في منطقة الحدود مع لبنان. وأضاف أن عناصر حزب الله قاموا بحفر النفق بوتيرة بطيئة، وأشار إلى أن عملية حفره جعله قابلاً للاستعمال كانت تستغرق شهرين.

وتطرق الضابط إلى عملية «درع الشمال» فقال إنها تقتصر على تدمير الأنفاق المتوغلة داخل الأراضي الإسرائيلية فقط. وأضاف أن الجيش الإسرائيلي بدأ قبل شهرين بنشر أجهزة تكنولوجية في منطقة الحدود مع لبنان تعتمد بشكل أساس على التخضت، وشدد على أن

عملية «درع الشمال» تقلص احتمال نشوب حرب بمبادرة من حزب الله في المستقبل القريب!

***المعارضة: الهدف الرئيسي من العملية هو توفير درع لرئيس الحكومة لحمايته من الانتقادات الموجهة إليه**

على خلفية تراجعهم أمام حركة «حماس» وبالتزامن مع نشر توصيات جديدة للشرطة بمقاضاته في قضايا فساد*

ضمن سيادة دولة إسرائيل»، واتهمت نتينياهو بتضخيم حجم حدث يتصل بالهندسة الدفاعية إلى عملية عسكرية دراماتيكية، وأكدت أن ذلك تم لسببين؛ إما أن رئيس الحكومة يشعر بالهلع، أو أنه يريد أن ينشر الذعر لتبرير تصرفاته، أي تأخير الانتخابات، والتخلي عن

سكان جنوب إسرائيل.

ووجه رئيس كتلة «المعسكر الصهيوني» البرلمانية عضو الكنيست يوئيل حسون رسالة إلى رئيس لجنة الخارجية والأمن البرلمانية عضو الكنيست آفي ديختر (الليكود) كتب فيها: «إن المعارضة تطلب أجوبة، هل هذه عملية درع الشمال أم عملية درع واق لنتينياهو؟» وأضاف حسون: «هل توقيت هذه العملية أتى من قبيل المصادفة، أم أنه تم توقيت مشبوّه يهدف إلى صرف الانتظار عن الملف ٤٠٠٠ من أجل تعزيز صورة نتينياهو

بصفته حامي حمى أمن إسرائيل وسكانها؟».

وقال رئيس كتلة «يوجد مستقبل» البرلمانية عضو الكنيست عوفر شليح إن نتينياهو يحاول أن يرزع الخوف في أوساط الرأي العام الإسرائيلي كي يصرف الأنظار عن شبهات الفساد التي تحوم حول رئيس الحكومة.

وأكد عضو الكنيست عומר بار- ليف («المعسكر الصهيوني»)، رئيس اللجنة البرلمانية الفرعية لشؤون جهوزية الجيش الإسرائيلي للحرب، أن عملية «درع الشمال» مهمة للغاية، لكنه في الوقت عينه أشار إلى أنها تشكل بالنسبة إلى نتينياهو حجة لتبرير تراجعهم أمام حركة «حماس» قبل عدة أسابيع.

أما عضو الكنيست حاييم يلين («يوجد مستقبل»)، الذي أشغل في السابق منصب رئيس المجلس الإقليمي أشكول المحاذي لقطاع غزة، فقال إنه لا يجوز إطلاق اسم عملية عسكرية على «درع الشمال»، غير أن إطلاق مثل هذا الاسم عليها جاء للتغطية على تلكؤ الحكومة في القيام بأي عملية عسكرية رداً على إطلاق ١٠٠٠ صاروخ من القطاع باتجاه الأراضي الإسرائيلية.

باراك ويوسي بيلين، مهندسا الانسحاب من جنوب لبنان، على التخطيط له، لم يتوقع حتى المعارضون لهما أن يضع حزب الله خططا لاحتلال أجزاء من إسرائيل. وأقصى ما كان في تقديرات هؤلاء هو استئخاف عمليات القصف

على مدينة كريات شمونة ومنطقة شمال الجليل.

وبرأيه فإن إسرائيل على عتبة مرحلة أخرى، وعليها أن تفهم أنها بحاجة ماسة إلى «أزمة أمنية» ثابتة ودائمة عند حدودها المرشحة للانفجار على الدوام، وشدد على أنه «بدلاً من تحصين أنفسنا بجدران من الإسمنت، تحت الأرض وفوقها، ينبغي علينا العودة إلى سياسة السيطرة على حزام أمني في الشمال، كي نطرح من هناك عشرات آلاف منصات إطلاق الصواريخ التي تهدد شمال إسرائيل ووسطها».

أحزاب المعارضة: درع واق لنتينياهو!

من أع أحزاب المعارضة الإسرائيلية أعربت عن تأييدها لعملية «درع الشمال» العسكرية إلا إنه شعمت بينها أصوات أبدت دشمتها من توقيت هذه العملية، وتساءلت فيما إذا كان الهدف الرئيسي منها هو توفير درع لرئيس الحكومة نتينياهو لحمايته من الانتقادات الموجهة إليه على خلفية تراجعهم أمام حركة «حماس» في قطاع غزة؟.

كما يواجه نتينياهو مشكلات قانونية، إذ أوصت الشرطة بتوجيه تهم فساد له ولزوجته سارة، ويؤكد البعض أنه اختار تدمير الأنفاق الأن لصرف الأنظار عن هذه التهم أيضاً.

واتهمت زعيمة المعارضة الإسرائيلية عضو الكنيست تسيبي ليفني («المعسكر الصهيوني») رئيس الحكومة بالتهويل في قضية اكتشاف الأنفاق. وقالت إنها في حين تشغن اكتشاف الجيش الأنفاق وتدميرها، فإنه يجب إبقاء العملية ضمن جهمها الحقيقي.

وقالت نغن لسنا في وضع يتواجد فيه جنودنا خلف خطوط العدو، نحن نتحدث عن نشاط هندسي على أرض

المقربون من نتينياهو:

فوضى الحرب الداخلية في سورية، التي بدأت في ٢٠١١، سلاحاً متطوراً إلى التنظيم الإرهابي، قررت إسرائيل منع ذلك بالقوة، لكن سياسة عدم التدخل في لبنان استمرت. وختم هذا المسؤول العسكري السابق: هل هذه العملية التي تتركز في مراحلها الأولى داخل أراضي إسرائيل، يمكن أن تؤدي إلى تدهور عابر للحدود؟ بالتأكيد، سواء عن قصد أو عن غير قصد، لكن أيضاً حتى لو بقيت الأعمال داخل أراضي إسرائيل، إذا استمرت العملية وألحقت ضرراً بارسدة كبيرة تابعة للحزب، وبكرامة الحزب، فإنها يمكن أن تؤدي إلى رد عنيف من جانبه، صحيح أن احتمالات ذلك ليست كبيرة حتى الآن، لكن هذا يجب أن يشكل فرضية عمل الجيش الإسرائيلي وأن يحدد درجة جهوزيته، وي طرح هذا الوضع السؤال التالي: إلى أي مدى الجيش مستعد لأن يذهب للمس بقدره حزب الله، وهل «هجوم وقائي»، أي عملية كبيرة في لبنان، يمكن أن تطرح على جدول الأعمال بعد نجاح تحييد الأنفاق؟.

ورأى المقدم مئير ايندور أن ما أسماه «هروب إسرائيل من جنوب لبنان» هو الذي خلق تهديداً استراتيجياً

متواصلا برعاية إيرانية في الجبهة الشمالية.

وكتب ايندور أمس: صدق معارضو الانسحاب من لبنان حين حذروا من أن الفراغ الذي سيخلفه الجيش الإسرائيلي وراءه هناك سرعان ما سيمتلئ بقوات حزب الله. لكن حتى هؤلاء لم يكونوا يتوقعون هذه الكميات الهائلة من الصواريخ طويلة المدى والقاذف قصيرة المدى التي ستملأ كل منطقة «الحزام الأمني». فقد أصبح هذا الحزام منطقة تجميع وانتظام وانطلاق بالنسبة لمخزي حزب الله، كمبعوثين لايرانيين، في طريقهم إلى «احتلال تل أبيب»، على حد تعبيرهم، وشمال الجليل.

ولم يتوقع هؤلاء، بالتأكيد، هذه الأنفاق الذكية التي أعدت لنقل قوات الكوماندوز التابعة لحزب الله إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وحتى عندما انكب إيهود

إعداد: برهوم جرابيس

«المتشهد» الاقتصادي

الحكومة الإسرائيلية تسعى لإجراءات تؤجل موجة الغلاء إلى ما بعد الانتخابات!

ارتفاع الأسعار يطال الكهرباء حتى ٨٪ والمياه حتى ٦٪ ومواد غذائية أساسية بمعدل ٤.٥٪* موجة الغلاء تدهم الشارع لكن تضغط الحكومة في عام انتخابات* الإجراءات التي تعدها الحكومة لا تعالج الأسعار بشكل جذري بل تؤجل موجة الغلاء لبضعة أشهر أو لعام واحد



الغلاء في إسرائيل، أسباب بنووية.

يهدف لجم الارتفاع أو حتى الغائنه. وتعتقد أوساط حكومية أنه في حال تم لجم رفع أسعار الكهرباء وبالتالي المياه، فإن من شأن هذا لجم ارتفاع أسعار أخرى، وبضمنها المواد الغذائية الأساسية.

التضخم المالي يتراجع

وكانت مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في منتصف الشهر الجاري أن التضخم المالي سجل في شهر تشرين الثاني الماضي انخفاضا بنسبة ٠.٣٪، وهو ذات الانخفاض الذي تم تسجيله في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٧. وجاء التراجع انعكاسا لتراجع أسعار موسمية.

وبهذا يكون التضخم المالي منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٨، قد سجل ارتفاعا بنسبة (١٪) في حين سجل التضخم في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة ارتفاعا بنسبة ١.٢٪. لكن هذه النسب تبقى في الحد الأدنى من الهدف، وهو ١٪ إلى ٣.٣٪. وحسب التقديرات، فإن التضخم المالي في الشهر الأخير الحالي من هذا العام سيتراوح ما بين ٠٪ إلى انخفاض طفيف، وبفعل تراجع أسعار الوقود بنسبة ٧.٢٪، وتراجع أسعار موسمية، وبدء حملات التخفيضات في قطاع الملابس والأحذية الشتوية، وهذا يعني أن إجمالي التضخم في العام الجاري سينتهي قريبا من توقعات بنك إسرائيل، بأن يكون في حيز ٠.٨٪.

واللافت أن هذا العام، وخلافا للأعوام الأربعة التي سبقت، لم تشهد الأشهر الـ ١١ السابقة سوى تراجع التضخم في شهرين فقط، في الشهر الأول والشهر الماضي، بينما الارتفاعات الشهرية كانت متفاوتة. وحسب التقديرات فإن إجمالي التضخم في الشهرين المتبقين سيكون «سلبيا».

وكان بنك إسرائيل قد فاجأ، في نهاية الشهر الماضي، برفع الفائدة البنكية من (٠.١٪ إلى ٠.١٥٪). وذلك لأول مرة منذ العام ٢٠١١، وبعد أن استمرت الفائدة المتدنية فترة ٤٥ شهرا متواصلا. وبحسب التقديرات، فإن البنك أقدم على رفع الفائدة كخطوة استباقية لموجة الغلاء العامة، التي باتت على الأبواب، عدا عن الارتفاعات التي شهدتها السوق في الأشهر الأخيرة.

الشعبية في حال اندلاعها في هذه المرحلة. وبحسب التحليلات الاقتصادية، التي انتشرت في الأيام الأخيرة، فإن الحديث عن رفع أسعار الكهرباء بما بين ٦٪ إلى ٨٪، هو من أبرز الأسباب التي ساهمت في الحديث عن رفع أسعار المياه بمعدل ٦٪، وأيضا رفع أسعار الخبز الأساسي بمعدل ٣.٤٪.

ومن بين الإجراءات التي تحدثت عنها مصادر الحكومة، عرض وزير الاقتصاد إيلي كوهين على أصحاب المخازن دفع تعويض بقيمة ١٨ مليون شيكل (٨ر مليون دولار)، من أجل منع رفع أسعار الخبز الأساس. إلا أن أصحاب المخازن ليسوا متحمسين لهذا العرض، ويطلبون برفع القيود عن باقي أصناف الخبز، بشكل يضمن رفع أسعارها بنسب أعلى، ما يعرض عن رفع أسعار الخبز الأساس الخاضع كليا للرقابة الحكومية.

وقالت مصادر في وزارة المالية إن وزيرها موشيه كحلون يبحث مع المسؤولين المختصين في وزارته بشأن تغيير تركيبة الحسابات التي تحدد أسعار الكهرباء، بشكل يلجم رفع الأسعار، وتكون بنسبة أقل. كذلك فإن كحلون يعزز إصدار قرار يمدد فيه فترة تخفيضات جمركية على سلسلة من البضائع الكهربائية، إلى نهاية العام ٢٠١٩، بكلفة إجمالية للخزينة العامة تصل إلى ١ر مليار شيكل، بما يعادل تقريبا ٤٠٠ مليون دولار.

وتشير مسالة رفع أسعار الكهرباء غضبا بشكل خاص، فقد تم وعد الجمهور الإسرائيلي، بعد اكتشاف حقول الغاز الضخمة في البحر الأبيض المتوسط، التي سيطرت عليها إسرائيل، بخفض أسعار الكهرباء، في سعي لصد الاحتجاجات على منح الحكومة هذه الحقول لاحتكار حيتان مال كبار. إلا أنه يتضح أن الغاز الذي تشتريه شركة الكهرباء الإسرائيلية من هذه الحقول أعلى بأربعة أضعاف من سعره في العالم، وأعلى بذات القدر مما تبيعه شركات الغاز لدول أخرى، مثل الأردن ومصر ودول أوروبية.

غير أن مسؤولين في وزارة المالية يدعون أن سعر الكهرباء المستهلك تتداخل فيه عدة مركبات، وليس فقط سعر مواد الطاقة المنتجة للكهرباء، ولذا فإن الوزارة تسعى إلى تحسين التركيبة التي تحدد أسعار الكهرباء،

الحكومات الإسرائيلية على مر السنين، لكن الحديث عنها بات أوسع في السنوات الأخيرة. وقد نجح المتدينون، وخاصة «الحريديم»، في إحباط سلسلة من الإجراءات الحكومية ومشاريع القوانين، التي سعت إلى خفض كلفة الحلال، وكسر احتكار المؤسسة الدينية المتشددة لشهادات الحلال.

الحكومة تسارع إلى إجراءات

كما ذكر، فإن الحكومة، وخاصة وزارتي المالية والاقتصاد، تسعى إلى اجراءات من شأنها أن تلجم بعض الأسعار المهسدة بالارتفاع، وخاصة المياه والكهرباء. فهذا يعد ملقا ملتها في وجه وزير المالية موشيه كحلون، زعيم حزب «كولانو (كلنا)»، ومعهم وزير الاقتصاد من حزبه، إيلي كوهين، المسؤول المباشر عن الصناعة والتجارة، ومعهما أيضا وزير البناء والإسكان من ذات الحزب، يوفاف غلانت. وهذا يعني أن المتضرر الأول في الحكومة من موجة الغلاء العامة، التي بضمنها استمرار ارتفاع أسعار البيوت، هو حزب «كولانو»، الذي قد يواجه سبها في الانتخابات المقبلة تتهمه بالفشل الاقتصادي. لكن لا يمكن أن يكون بنيامين نتانياو، الذي يقف على رأس الحكومة، وهو المسؤول الأول عن السياسة الاقتصادية، بعيدا عن هذه السهام، إذ أنه طالما تفاخر على مدى السنين بسياسته الاقتصادية.

لكن الأناظر ستتجه في هذه المرحلة إلى مدى نجاح حملة الاحتجاجات الشعبية، في حال اندلعت، خاصة وأن استطلاعات الرأي العام ما تزال تمنح قوة أكبر لحزب الليكود والأئتلاف الحاكم، كذلك فإن حملة احتجاجات كهذه ستناثر لا محالة من المنافسة الحزبية التي احتدت أكثر في الأشهر الأخيرة أمام الأجواء الانتخابية التي باتت تخفي على المشهد السياسي.

كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، بين اليهود وحدهم، ومن دون «الحريديم»، تبقى بالمجمل أقرب إلى النسب القائمة في الدول الأوروبية المتطورة، ما يعني أن الغالبية الساحقة في هذا الجمهور تبقى ضمن الشرائح العليا من الطبقة الوسطى، ما قد يؤثر على زخم الاحتجاجات

قالت التقارير الصادرة في مطلع هذا الأسبوع إن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى سلسلة إجراءات من شأنها أن تؤجل موجة الغلاء القريبة، المتوقعة بدءا من مطلع العام الجديد المقبل، ٢٠١٩، إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة، إذ أن موجة الغلاء هذه تأتي في الوقت الأكثر حرجا للحكومة بنيامين نتانياو في عام الانتخابات. والإجراءات التي يجري الحديث عنها في تعويض مرحلي لأصحاب المخازن، للجم ارتفاع أسعار الخبز، وإجراءات للجم ارتفاع أسعار الكهرباء، ما سينعكس مباشرة على أسعار المياه، بمعنى ليست إجراءات جذرية من شأنها أن تمنع الغلاء كليا.

وتعصف بالشارع الإسرائيلي، في الأيام الأخيرة، الأنباء التي تصدر تباعا، وتعلن عن ارتفاعات في أسعار البضائع والخدمات الأساسية، بنسب لم يشهدها الشارع الإسرائيلي منذ سنوات، وبشكل خاص، منذ العام ٢٠١١، الذي شهد في صيفه حملة احتجاجات شعبية على كلفة المعيشة، والصخب أساسا يعود إلى أن الحديث عن موجة غلاء عامة، تبدأ من المياه والكهرباء، وكذلك عن المنتجات الغذائية الأساسية، مثل الخبز ومنتجات الحليب وغيرها. ويجري الحديث عن أن موجة الغلاء الكبرى ستبدأ في الأيام الأولى من العام المقبل ٢٠١٩، مثل ارتفاع أسعار الكهرباء بنسب مختلفة تتراوح ما بين ٦ر٪ وحتى ٨٪. وفي حين سترتفع أسعار المياه بالمعدل بنحو ٦٪، وكان هذان الإعلانان المتلاحقان سببا مركزيا في الاحتجاجات التي بدأت تصدر أصواتا وليس أفعالا حتى مطلع الأسبوع الجاري، في حين تهدد أطر شعبية وحزبية بشن معركة احتجاجات شعبية ضد موجة الغلاء، التي توجه أصابع الاتهام بشأنها إلى الحكومة.

لكن الغلاء سيطال تقريبا كافة نواحي السوق، وبشكل خاص المواد الغذائية، التي تشهد منذ مطلع العام الجاري ارتفاعا زاحقا في الأسعار، فبعد ارتفاع أسعار منتجات الحليب لدى الشركات الكبرى في منتصف هذا العام، بنسب تتراوح ما بين ٢.٥٪ وحتى ٤.٥٪، فإن الحديث يدور الآن عن ارتفاع آخر، وبنسب مشابهة.

كذلك أعلنت شركة المواد الغذائية الإسرائيلية الأكبر «أوسم» عن عزمها رفع أسعار عدة منتجات لديها بنسب مختلفة، لكنها في محيط ٤ر٪. وتقول التقارير إن شركات صغيرة كثيرة تنتظر الشركات الإسرائيلية لتقول كلمتها، بمعنى رفع الأسعار، لتتبعها بخضوة ماثلة، بمعنى أنه لم تعد هناك منافسة في الأسعار.

وتقول التقارير الصحافية الاقتصادية إنه في مطلع العام المقبل، بعد أيام، تكون ما لا يقل عن ١٠ شركات مواد غذائية، وهي الشركات الإسرائيلية الأكبر، منتجة أو مسوقة، قد أعلنت عن رفع أسعار بضائعها.

ويدي أصحاب الشركات الكبرى أن السبب في رفع الأسعار هو الحكومة، التي لم تتخذ إجراءات للجم كلفة الإنتاج والتسويق؛ ويدعون أن نسبة الأرباح الصافية لشركات قطاع المواد الغذائية، تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٨٪، وهي نسب أرباح متدنية، حسب زعمهم، مقارنة مع معدلات الأرباح في العالم، كما يدعون أن ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية ناجم أيضا عن نسبة القيمة المضافة، ١٧٪، وهي من أعلى النسب على المواد الغذائية في العالم.

وكما هو معروف فإن ضريبة القيمة المضافة موحدة في إسرائيل، وتسري على كافة البضائع، باستثناء الخضراوات والفواكه المعفية من هذه الضريبة، في حين أن الكثير من دول العالم إما أنها تعفي المواد الغذائية من هذه الضريبة، أو أنها تفرضاها بدرجة أقل. ويقول مسؤولون في الشركات الكبرى إن من بين مسببات ارتفاع كلفة الإنتاج ارتفاع الحد الأدنى من الأجر بنسبة ٣٠٪ في غضون عامين. كذلك يطرح أولئك المسؤولين القضية المزمته، التي تتور بشكل خاص في كل مرة تطرح فيها مسألة أسعار المواد الغذائية، وهي كلفة ضمان «الحلال اليهودي»، التي تؤكد الكثير من الأبحاث، على مر السنين، أنها تحق وراء ٢٠٪ من ارتفاع كلفة المواد الغذائية بشكل عام، وفي ٣٠٪ في أسعار اللحوم بشكل خاص.

وهذه إحدى القضايا الملتبته، التي واجهتها كل

تقرير: ٣٦٥ من الآبار الجوفية ملوثة!

الآبار الجوفية تضم أكثر من ٤٠٪ من استهلاك المياه في إسرائيل

بين تقرير جديد لسلطة المياه الإسرائيلية أن ٣٦٥ بئرا من آبار المياه الجوفية تشهد تلوثا، إلا أن الادعاء هو أن القسم الأكبر منها لا يشكل خطرا على الجمهور. ويأتي هذا التقرير الجديد في ظل أزمة مياه متعاظمة في إسرائيل، وفي ظل خطر شديد على مستقبل بحيرة طبريا، التي هبطت إلى أدنى مستوى لها منذ سنوات طويلة، وهي أزمة تؤكد من جديد فشل كل الحكومات في العمل على مواجهة خطر نقص المياه، وبشكل خاص زيادة كميات تحلية المياه وإعادة تكرير المياه العادمة للصناعة والزراعة.

ويقول تقرير سلطة المياه إنها أجرت فحصا لآبار المياه الجوفية المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد، وتبين وجود ٣٦٥ بئرا مصابة بالتلوث بهذا القدر أو ذاك، وأكد أن أشد حالات التلوث هي الموجودة عند الساحل، ويقدر كبير في منطقة مدينة الرملة، جنوب مدينة يافا، وأن مصانع كبرى ساهمت في هذا التلوث، وكانت سلطة المياه، والجهات المسؤولة بهذا الشأن، قد أغلقت في السنوات الأخيرة العديد من الآبار الجوفية، بسبب التلوث، الذي من مسبباته أيضا انخفاض مستويات المياه فيه.

وتشكل الآبار الجوفية أكثر من ٤٠٪ من حجم استهلاك مياه الشرب والزراعة في إسرائيل. ففي العام ٢٠١٧، تم استهلاك ٢٣ مليار متر مكعب من المياه، من بينها ٤٤٠ مليون من الآبار الجوفية، و ٦٠٠ مليون متر مكعب من تحلية المياه، و ٤٠٠ مليون متر مكعب من الينابيع والوديان. ومن بحيرة طبريا، التي توقف سحب المياه منها في الأونة الأخيرة، في حين أن ٣٦٠ مليون متر مكعب تم ضمانها للزراعة والصناعة من إعادة تكرير المياه العادمة.

وحسب تقرير سلطة المياه، فإن ٣٦٥ بئرا جوفيا، من أصل الآبار الـ ٣٦٥ التي يوجد تلوث فيها، كان سبب تلوثها من الوقود، بينما كان مصدر تلوث الآبار الـ ١٠٠ الأخرى من التلوث الصناعي والتفائات.

ويقول أساف بن نيريا، مسؤول المياه في منظمة «إنسان وطبيعة وقانون»، التي تعنى بشؤون البيئة، «إن الخطر الكبير على الصحة يكمن في أن غازات سامة تتسرب من المياه الجوفية الملوثة، إلى سطح الأرض، وقد يستنشقاها الجمهور، كذلك فإن الخطر الآخر هو أن المياه الجوفية تستخدم أيضا للتعبويض عن نقص المياه في سنوات محل».

وقالت سلطة المياه إن الخطر على صحة الجمهور يكمن في تلوث ١٥٦ بئرا، من أصل الآبار الـ ٣٦٥ الملوثة، وإن السلطة تقوم بأعمال إصلاح وإعادة تأهيل لـ ١٢٠ بئرا.

ويضيف بن نيريا أن التلوث من الوقود يمتد إلى مئات الأمتار من مصدر التلوث الأساس، أما التلوث الصناعي فإنه يمتد إلى مسافات أبعد، ومنه ما وصل إلى بعد ٦ كيلومترات، عن مكان المصنع الملوث.

ويقول خبراء إن التلوث الذي يتحدث عنه تقرير سلطة المياه لم يطرأ في الأونة الأخيرة، بل هو نتيجة عملية تلويث تراكمية، قائمة بشكل خاص منذ نحو ٢٠ عاما وأكثر، قبل أن تتطور عملية الكشف عن التلوث، وأيضا قبل سن أنظمة مشددة لمنع التلوث. لكن التقرير الجديد يكشف عن تز الحكومات، وبضمنها الحالية، عن ملاحقة ظاهرة العجز، ومحاصرة أسبابها ومعها.

وتظهر هذه القضية في الوقت التي تستفحل فيه أزمة مخزون المياه في إسرائيل، على ضوء التراجع الحاد في مخزون المياه الطبيعية، في ظل شح الأمطار في السنوات الأخيرة، وتزايد أعداد السكان، وكانت إسرائيل قد لمست أزمة المياه لديها منذ نهاية سنوات التسعين ولاحق، وتكاثرت كل الحكومات في إقرار مشاريع لإقامة محطات تحلية مياه، لمختلف الأسباب، منها ارتفاع الكلفة، أو الأضرار المتوقعة للطبيعة، نتيجة عمل هذه المحطات. وبعد جدل دام سنوات توجد حاليا خمس محطات تحلية لمياه البحر، لكنها لم تعد تكفي للمستقبل القريب.

وكانت إسرائيل تعتمد حتى قبل ثلاثة عقود بدرجة كبيرة على مياه بحيرة طبريا، التي كانت تضم ما بين ٢٥٪ وحتى ٣٠٪ من احتياجات المياه في البلاد كلها،

لكن منذ مطلع سنوات التسعين بدأ مستوى المياه في البحيرة يتراجع بوتيرة عالية، وفي غالب سنوات العقود الثلاثة الأخيرة تكون البحيرة أقل من مستوى المياه المحدد لها، بما بين ٣ أمتار وحتى ما يلاص ٥ أمتار، ما يهدد البحيرة لاحقا بالجفاف، أو بارتفاع نسبة الملوحة فيها، رغم أنها تتميز بكونها بحيرة المياه العذبة. كذلك فإن مخزون المياه في الآبار الجوفية، إن كان في جبال الشمال ومنطقة القدس، أو الجبال القريبة من الساحل، تراجعته في أيضا في السنوات الأخيرة، وفي عدد منها توقف سحب المياه.

ويقول تقرير لمصحفة «دي مارك» الاقتصادية إن التراجع في مخزون مياه بحيرة طبريا ساهم فيه أيضا تراجع مستوى المياه في نهر الأردن من منابعه في سورية ولبنان، ومن أبرز مسببات هذا شح كميات الثلوج السنوية على جبل الشيخ، الذي كانت ترتفع الثلوج قمته في موسم الشتاء ١٠ أمتار، وعند سفوحه إلى ٥ أمتار، بينما في السنوات الأخيرة فإن كميات الثلوج أصبحت أدنى بكثير مما ذكر.

وحسب توقعات سلطة المياه الإسرائيلية فإنه حتى العام ٢٠٤٠ ستكون ٧٠٪ من المياه المستهلكة في إسرائيل مياهيا «صناعية»، بمعنى ليست من مخزون المياه الطبيعي، وهذا بعد ذاته بدأ يطرح أسئلة جديدة في دوائر الحكم ذات الشأن، وأيضا لدى مختصين، ومن بين أبرز الأسئلة المطروحة مدى تأثير هذا على صحة الجمهور، وعلى جودة البيئة، وصولا إلى سعر كلفة هذه المياه.

OECD تحذر إسرائيل من مغبة زيادة العجز وتخفيض تقديرات النمو الاقتصادي!

***المنظمة الدولية تخفض تقديرات النمو بقدر طفيف للعامين الجاري والمقبل وتتوقع نمواً أضعف في العام ٢٠٢٠**

وزارة المالية تدعي تراجع العجز ليكون قريباً جداً من السقف الذي حددته الحكومة

ودعت OECD الحكومة الإسرائيلية إلى لجم زيادة الصرف الحاصلة في ميزانيتها، باستثناء الصرف الذي من شأنه أن يدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

المقابل، قال مسؤولون في وزارة المالية إن إجمالي العجز في الموازنة العامة قد يصل مع نهاية العام الجاري، إلى نسبة ٣٪ وحتى ٣.٢٪، بدلا من نسبة ٣.٥٪ التي كانت حتى نهاية الشهر الماضي، تشرين الثاني، في حين أن السقف الذي حددته الحكومة للعجز كان ٢.٩٪. وحسب حجم الناتج العام، فإن وزارة المالية تتحدث عن عجز إضافي عن السقف المحدد، بما بين ٣٣٠ مليون إلى مليار دولار. وفي حال وصل العجز إلى ٣.٢٪، فإن حجم العجز الكلي سيكون في حدود ١٠ مليارات دولار، في حين أن الميزانية الإجمالية بلغت في العام الجاري في حدود ١٠٧ مليارات دولار.

وحسب الوزارة، فإن خفض العجز القائم ليس ناجما عن تاجيل مدفوعات اللعام المقبل، بل إن الحكومة ستنتهي كل التزاماتها للعام الحالي حتى نهايته.

الخمس الماضية سجلت مداخيل سلطة الضرائب، زيادة سنوية بنسبة ٦٪ بالمعدل، عما هو مخطط، وكان هذا الفائض يتجه بمعظمه لتسديد الديون، وتقليص حجم المديونية من الناتج العام، ما عمل على تحسين درجة اعتماد إسرائيل في المؤسسات المالية العالمية، ما من شأنه أن يخفف عليها الفوائد، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الدخول أكثر في الاقتصاد الإسرائيلي.

وتقول OECD إنه بناء على أداء الحكومة الإسرائيلية الاقتصادي، فقد خفضت تقديراتها للنمو للعام الجاري، من ٣.٧٪ إلى ٣.٦٪. وفي العام المقبل ٢٠١٩، من ٣.٦٪ إلى ٣.٥٪. أما في العام ٢٠٢٠، فقد أقيمت المنظمة تقديراتها عند نمو أقل، ٣.٣٪. وقالت OECD إن من شأن ارتفاع العجز في الموازنة العامة أن يزيد حجم الدين العام، إلى نسبة ٦١.٦٪ من حجم الناتج العام، بدلا من نسبة ٦٠.٤٪ هبط اليها الاقتصاد الإسرائيلي مع نهاية العام ٢٠١٧.

وكان الهدف الأساس للعجز في الموازنة العامة في العام الجاري ٢٠١٨ هو نسبة ١٪، وفق مخطط اقتصادي سابق، إلا أن الحكومة الحالية رفعت السقف إلى ٢.٩٪ من الناتج العام، وقد ابتعدت إسرائيل في السنوات الأخيرة، وبالذات ابتداء من العام ٢٠١٢، عن سقف العجز في الموازنة العامة، وكانت كل واحدة من الحكومات تزيد صرفها في الشهرين الأخيرين، كي تصل إلى العجز المحدد، وقسم كبير من الميزانيات كان يتحول أساسا إلى وزارة الدفاع، بمعنى إلى ميزانية الجيش المشرعة التي تطلب سنويا إضافات بمليارات الشواكل.

وحسب تقارير وزارة المالية، فإن عاملين مركزيين قادا إلى هذا العجز في الموازنة، أولهما زيادة الصرف في الوزارات، وغالبيتها صرفت ١٠.١٪ من الميزانية المخططة، حتى نهاية تشرين الثاني (جرتيا من الموازنة)، بزيادة ١٪ عن تشرين الأول. وثانيا، هو أن جباية الضرائب لم تحقق إضافات تذكر، ففي السنوات

حذرت منظمة التعاون بين الدول المتطورة OECD من زيادة العجز المالي في الموازنة الإسرائيلية العامة، ما سيؤدي حتما إلى رفع قيمة الدين العام، مقارنة بحجم الناتج العام، وخفضت بشكل طفيف تقديراتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي، للعام الجاري، من ٣.٦٪ إلى ٣.٣٪. وهذا في حين قال مسؤولون في وزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة سيكون مع نهاية العام الجاري ما بين ٣٪ إلى ٣.٢٪، بدلا من نسبة ٢.٩٪ التي حددتها الحكومة، في حين أن العجز بلغ حتى نهاية تشرين الثاني ٣ر٪.

فقد سجل العجز في الموازنة العامة، في الأشهر الـ ١٢ الماضية، نسبة ٣.٥٪ من إجمالي حجم الناتج العام، بتراجع طفيف عما كان حتى نهاية تشرين الأول، وسط مؤشرات إلى أن العجز سيتجاوز في نهاية العام الجاري ٢٠١٨ هذه النسبة، إذا لم تسارع الحكومة في اتخاذ إجراءات لاجمة، خاصة وأن نسبة العجز التي على أساسها تم اعداد ميزانية ٢٠١٨، كانت ٢.٩٪.

حزب غانتس الجديد على وشك الظهور رسمياً لكن على ما يبدو حتى الآن لن يقلب موازين القوى!

***استطلاعات الرأي العام تواصل منح الحزب الذي سينترأسه رئيس هيئة الأركان السابق غانتس قوة جدية في الكنيست، لكنها لن تغير موازين القوى القائمة**

غانتس لا يحظى بهالة الجنرالات السابقين وقوته ستكون أساساً من الأصوات العائمة *للمرة الثانية يتراأس نتنياهو حكومة تعمل لأربع سنوات

كتب برهوم جرابسي:

تبين في الأيام الأخيرة أن الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس (٥٩ عاماً) قد شرع في بلورة حزبه الجديد، الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام كثيراً في السنة الأخيرة، وحتى أنه بات لاعباً افتراضياً في غالبية الاستطلاعات التي ظهرت في الأشهر الأخيرة، وتبين أن حزبه قد يكون القوة الثانية في الكنيست بعد الليكود. لكن بين هذه الاستطلاعات الافتراضية والواقع الذي سيكون في فجر اليوم التالي للانتخابات، ثمة بون شاسع، حسبما علمت التجربة، كما أن فريق الجنرالات في الشارع الإسرائيلي لم يعد كما كان في سنوات خلت، حينما كان يدخل إلى الحلبة السياسية جنرالات قادوا حربوا استراتيجية وتوسعية. وقد عرفت الانتخابات في العقود الثلاثة الماضية عدة قوائم انتخابية قادها جنرالات، لكن قوتها لم تكن كما تم التوقع لها من قبل.

وقد كشف النقب، في الأيام الأخيرة، عن أن رئيس الأركان السابق بيني غانتس استكمل تعبئة النماذج وضمّان الوثائق المطلوبة، لتقديمها إلى مسجل الأحزاب؛ والإعلان تالياً عن حزب جديد؛ وبحسب ما أوردته القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، فإن غانتس عمل بهدوء وبعيدا عن الأضواء، على جمع ١٢٠ شخصا كمؤسسين للحزب الجديد، من دون تحديد اسمه بعد. لكن من الناحية الرسمية، فهو ما يزال ليس حزبا، إلا حين يقدم الأوراق رسمياً إلى مسجل الأحزاب، ويحصل على موافقته القانونية.

ومنذ قرابة عام بدأ الحديث عن انخراط غانتس في الحلبة السياسية، وعن أنه سيخوض الانتخابات بهذا الشكل أو ذلك، وتحدثت الفرضيات أن غانتس سيخوض الانتخابات بقائمة مستقلة، أو يتراأس تحالف «المعسكر الصهيوني»، الذي يضم حزب العمل وحزب «الحركة» الذي تزعمته تسبيبي ليفني، وقد منحت استطلاعات الرأي حزب غانتس ما بين ١٢ إلى ١٧ مقعدا، من أصل ١٢٠ مقعدا، بحسب استطلاعات مختلفة. في حين قالت استطلاعات أخرى إنه إذا ما تراأس غانتس تحالف المعسكر الصهيوني، فإنه سيبقيه على قوته الحالية ٢٤ مقعدا، إذ أن كل الاستطلاعات تشير إلى أن هذا التحالف سيخسر حتى نصف مقاعده الحالية، في حال خاض الانتخابات بفئات التركيبية الحزبية الحالية، إلا أن التجربة علمت أن القوة الحقيقية لأحزاب جديدة لا يمكن معرفتها، إلا حين تتكشف تركيبها الكلية، وقائمة مرشحها للانتخابات.

بريق الجنرالات

في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية التي جرت في

العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص، كنا نشهد نجما انتخابيا يقود قائمة انتخابية تدخل البرلمان لدورة أو اثنتين ولربما أكثر، قبل أن تختفي عن الحلبة السياسية. وهذه قوائم تجرف أساسا من الأصوات العائمة، التي لا تجد لها عناوين سياسية من بين الأطر القديمة تلامم توجهاتها، أو أنها يُست من الأحزاب القائمة.

والياس ينتشر أساسا لدى الجمهور الذي يصوت عادة لأحزاب ما يسمى «اليسار الصهيوني»، بحسب المفاهيم الصهيونية الإسرائيلية «اليسار»، الذي يدرج فيه حزب العمل وحزب ميرتس. لكن في حال شارك غانتس في الانتخابات المقبلة، فإنه سيكون في مسار من سبقه من جنرالات جد، قرروا اختيار قوتهم السياسية.

وعلى مدى السنين سعت الأحزاب الكبرى لتعزيز قائمتها الانتخابية البرلمانية بجنرالات وضباط كبار بارزين سابقين في الجيش، من باب جلب أصوات أكثر- ولكون حزب مباي، ولاحقا حزب العمل، انفرذ تقريبا في الحكم في السنوات الـ ٢٩ الأولى، فإنه كان طيلة تلك السنوات وفي العقدين التاليين العنوان الأفضل للجنرالات، الذين يقررون خوض السياسة، فور خلع بزاتهم العسكرية، ولربما أبرزهم رئيس الأركان يتسحاق رابين، ولاحقا יהود باراك، كمن توليا أيضا رئاسة الحزب.

وكان غيرهما العشرات من ذوي الرتب العسكرية الأعلى وجدوا لهم مقاعد برلمانية من خلال قائمة حزب العمل، الذي أطلق عليه في مرحلة ما «حزب الجنرالات». لكن ليس هذا الحزب وحده، بل أيضا الحزب المنافس الليكود، لجأ إليه جنرالات كبار، لربما أبرزهم أريئيل شارون.

كذلك رأينا جنرالات ورؤساء هيئة أركان اختاروا تشكيل قوائم وأحزاب خاصة بهم، مثل موشيه دايان، ويفئال ياديرن، ورفائيل إيتان. وفي العامين الأخيرين سمعنا أيضا أن رئيس هيئة الأركان الأسبق، الذي خلعه بنيامين نتنياهو في العام ٢٠١٦ عن حقيبة الدفاع، موشيه يعلون، أعلن عزمه على خوض الانتخابات بقائمة مستقلة. وعلى مدى أشهر طويلة بعد خروجه من الوزارة في منتصف العام ٢٠١٦، منحته استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ١٢ مقعدا، حتى اختفى في الأشهر الأخيرة عن هذه الاستطلاعات.

وبالإمكان القول إنه كان للجنرالات بريق خاص في الشارع الإسرائيلي، وفي حال دخول الحلبة السياسية كانت لهم مكانة خاصة. لكن كل هذا البريق والمكانة تراجعا بشكل كبير في العقدين الأخيرين. ولربما أن آخر الجنرالات الذين حظوا بهالة خاصة كان رئيس الأركان الأسبق ولاحقا رئيس الوزراء יהود باراك، الذي يُعَد خلم البرة العسكرية في منتصف سنوات التسعين، التي نَعِد خلمه رئيسا لحزب العمل في العام ١٩٩٧، وبعد ذلك بعام ونصف العام قاد حزبه

لانتصار والعودة إلى الحكم، وهي عودة لم تدم أكثر من ٢٠ شهرا.

وهناك سلسلة من العوامل، التي يمكن القول إنها ساهمت في خلق الهالة للجنرالات، وأبرزها أن هؤلاء شاركوا في الحروب الاستراتيجية الأولى لإسرائيل، الحروب التوسعية. وتُضاف لهذا مسألة عسكرة المجتمع الإسرائيلي، المستمرة كأجواء عامة. لكن لم نعد نرى أمثال أولئك الجنرالات، وهذا تشهد عليه السنوات العشرون الأخيرة، إذ لم ينضم أي من الجنرالات، أو من رؤساء أجهزة المخابرات، ولم يحتل أية مكانة في أي من الحكومات الأخيرة.

ونذكر من هؤلاء رئيس جهاز المخابرات العامة «الشاباك»، أفي ديختر، الذي تنقل بين حزبي كديما والليكود، وسلفه يعقوب بير، الذي دخل الكنيست ضمن حزب «يوجد مستقبل»، واستقال من الكنيست قبل أقل من عام.

وحتى موشيه يعلون، الذي دخل الكنيست في العام ٢٠١٣، لم يحظ مباشرة بحقيبة رفيعة، كما كانت حال ديختر وبيري، بل حصل لمدة عام واحد في الولاية البرلمانية الحالية على حقيبة الدفاع، حتى أطاح به نتنياهو لسلسلة خلافات شخصية.

وحينما غادر يعلون حكومة نتنياهو غضبا أعلن عزمه، كما ذكر، على خوض الانتخابات البرلمانية بقائمة مستقلة، ومنحته استطلاعات الرأي ما بين ٦ إلى ١٢ مقعدا، وهذا لم يكن من باب نجومية زائدة لشخص يعلون، وإنما كردة فعل في استطلاعات الرأي متأثرة من الضجة الإعلامية التي رافقت خروجه من الحكومة. أما اليوم فلا يوجد ذكر ليعلون في الاستطلاعات.

اليوم تتحدث الاستطلاعات، كما ذكر، عن احتمال أن تحصل قائمة مستقلة يقودها بيني غانتس على مثل هذه القوة، إلا أنه لا يوجد ما يضمن أن هذه القوة يحصل عليها بفعل مكانته العسكرية، فهو لم يكن نجما خاصا في الجيش، وأيضا حينما تولى رئاسة الأركان كذلك فإن غانتس لم يكشف بعد عن أجندته السياسية، إلا أنه على الألبل سيكون في اتجاه اليمين التقليدي مع ضوابط، كما أنه من دعاة الحل مع الجانب الفلسطيني، وإقامة كيان مستقل لهم، لكن ليس واضحا بأي مضمون، حتى الآن. وبحسب تقديرات، فإن غانتس سيسعى لإيجاد ذاته عن اليمين الاستيطاني المتطرف، الذي يقوده شخص بنيامين نتنياهو، كرئيس لحزب الليكود.

النتيجة الحقيقية ما تزال بعيدة

علمت التجربة أنه من السابق لأوانه تحديد قوة حزب بيني غانتس الذي سيخوض الانتخابات. ففي العام ١٩٩٩،

عن نتائج انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة الأمريكية

على إسرائيل إعادة احتساب مسار علاقاتها مع واشنطن!

ماذا يعني هذا بالنسبة إلى إسرائيل؟

ماذا يعني هذا بالنسبة لإسرائيل؟

مجلس النواب قد فاجئ، أولا سيعزم نساء أكثر من كل سابقيه، وبينهن للمرة الأولى نائبتان مسلمتان (إحدهما من أصل فلسطيني سبق أن تعهدت بمضايقة إسرائيل). كذلك

انتخبت أميركية أصلانية وهي مثلية علنية.

العناصر المجهولة في المعادلة كثيرة، من ناحية إسرائيل. ربما أن التعاون الحزبي الثنائي قد انتهى بخصوص المسائل المتعلقة بإسرائيل أيضا. الكثير من المشرّعين الديمقراطيّين الجدد لم يتعرفوا عن قرب على الأطروحات الإسرائيلية. إنهم لا يعرفون إسرائيل وليسوا شركاء في أمثلتها. كان من الممكن في الماضي التخمين بأن المرشّعين القادمي، ومنهم יהود كثر (كان في الكونغرس السابق ٢١ عضو مجلس نواب و٩ أعضاء مجلس شيوخ יהود من الحزب الديمقراطي)، قادرون على ترسيخ الأطروحات الملائمة في صفوف المرشّعين الجدد. ولكن بفعل القطيعة التي طرأت في السنوات الأخيرة بين حكومة إسرائيل وبين المجتمع اليهودي غير الأرثوذكسي، وهو يشكل الغالبية الساحقة من غير الولايات المتحدة، يجب أن نخشى من درجة تخمس منخفضة لدى هؤلاء المشرّعين في المسائل المتعلقة بإسرائيل.

لكن هذا الوضع لا يفترض أن يؤدي إلى تشويش فعلي لاتفاقيات وأشكال تعاون قائمة، حتى من طرف كونغرس معاد للرئيس ولإمبال نسبيا نحو إسرائيل.

ليس واضحا في الوضع السياسي الجديد في واشنطن إلى أي حد سيكون الرئيس قادرا على دفع صفقته النهائية» لحل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، وقد نشاهد المزيد من الضغط الأميركي على الفلسطينيين والدعم غير المشروط بإسرائيل. لكن من الممكن أيضا أن تبشر انتخابات ٢٠٢٠ بانقلاب، في مثل هذه الحالة، يجب على إسرائيل إعادة احتساب المسار، وإعادة تشكيل نفسها كمسألة تهم الحزبين في الحلبة السياسية الأميركية.

لهذا، وعينيا أيضا، يجب على إسرائيل أن تقوم أولا بترميم علاقات الأخوة مع المجتمع اليهودي، الذي رأى كثيرون من أبنائه في الرد الإسرائيلي على المذبحة الأخيرة في بيتسبورغ ليس أكثر من «سيطرة غير مرغوب فيها» من طرف إسرائيل على حدث يهودي- أميركي، في حين تواصل إسرائيل التمييز ضد غالبية مجاميع وأبناء المجتمع اليهودي في الولايات المتحدة الأميركية.



بيني غانتس.. من العسكر إلى حلبة السياسة.

مثلا، تحالف عدد من الجنرالات البارزين حتى تلك الفترة، وشكلوا حزب «المركز»، ومن شخصياته البارزة نائب رئيس هيئة الأركان ووزير الدفاع الأسبق إسحاق مردخاي، ورئيس الأركان الأسبق أمنون ليبكين- شاحك، ومعهما شخصيات سياسية بارزة ذات وزن من بينها دان مريدور، وكانت التقديرات تتحدث عن احتلال هذا الحزب المركز الثالث من بين الأحزاب، لكن في نهاية المطاف حصل على ٧ مقاعد، وانحل الحزب في الانتخابات البرلمانية التالية في العام ٢٠٠٣.

ونضيف إلى هذا أنه على خانة الأصوات العائمة ستتنافس في الانتخابات المقبلة قائمة أخرى، تتراأسها النائية المنشئة عن حزب «إسرائيل بيتنا» أورلي ليفي- ألكسيس، وتتنا لها الاستطلاعات، حتى الآن، الحصول بالمعدل على ٦ مقاعد. كما أنه ليس واضحا القرار الأخير الذي سيتخذه يعلون، برغم ضعف فرصه للدخول إلى الكنيست، وفق ما ترويه استطلاعات الرأي.

بالمجمل، من الممكن القول إن غانتس مهما كانت نتيجته، ووفق كل استطلاعات الرأي، لن يحقق تحولا في موازين القوى، وإنما سيريد من شرنمة التركيب البرلمانية، ويجعلها أكثر تعقيدا، فالاستطلاعات كلها تظهر أن حزب الليكود سيحافظ تقريبا على قوته الحالية المؤلفة من ٣٠

بإجراء العزل، كذلك ستصعب عليه النتائج تمرير قوانين الميزانية، لأن مجلس النواب يقضي على «سلطة المحفظة»، التي تمنحه السيطرة على الأموال. وفقا للنظام الأميركي، يبدأ كل قانون في اللجان ذات الصلة في مجلس النواب، ثم ينتقل إلى اللجان الموازية لها في مجلس الشيوخ. ليعود إلى نقاش مشترك للمجلسين، فقط بعد الاتفاق عليه ينتقل إلى الرئيس لكي يوقعه ويصبح قانونا ساري المفعول، من الوارد أن يقوم الديمقراطيون بعرقلة إجراءات تشريعية ولن يسارعوا إلى تخصيص الميزانيات التي يكون الرئيس معنايا بها. وهم قادرون أيضا على الدعوة إلى جلسات استماع مكثفة الواحدة بعد الأخرى، ولا شك في أنهم سيفعلون هذا، على كل قضية ماثلة على الأجندة، وسيكتشف الرئيس عندها أنه من الصعب جداً ممارسة الحكم حين يكون أحد مجلسي الكونغرس ناشطا ضد إدارتك في كل قضية وشأن تقريبا.

وباطبع من الممكن التوصل إلى اتفاقات، وقد حدث في الماضي أن شمر مشرّعون من الحزبين عن سواعدهم ونجوا مع البيت الأبيض بالعثر على حلول جيدة. هذا يسمى «الحكم من المركز». لكن في عهد تعيش السياسة الأميركية – وليس وحدها – كل هذا التقاطب، فإن احتمال حدوث ذلك ضعيف. هذا يسمى «مرضاة القاعدة الأميركية».

يمكن منذ الآن رؤية كيف أن ترامب يلصق بمجلس النواب وصفا مهينا، «كونغرس زائف»، لكن من غير المتوقع أن مجلس النواب الديمقراطي سيتأثر، لأنه ملزم بتعزيز قاعدته نحو انتخابات ٢٠٢٠.



مؤيد متحمس لإسرائيل قام بنقل السفارة إلى القدس ووضع خصومه كلا في موقعه. ولقد ألغى الاتفاق الياس مع إيران، وعلاوة على ذلك فالاحتصاد مزدهر. باختصار كان في الغرفة

من رأى فيه قائدا حقيقيا.

هذه الانتخابات تشكل دائما استفاء على الرئيس الراهن، لكن ترامب ذهب أبعد من هذا فوضع نفسه في قلب العاصفة، على مستوى الحقائق، كان احتفاظ الجمهوريين بمجلس الشيوخ احتمالا حسانيا واطحا منذ البداية على ضوء عدد المقاعد الديمقراطية التي وفت أمام انتخابات جديدة، لكن ترامب ينسب هذا لنفسه وإلى حملات الانتخابات الكثيرة التي أجراها. في المقابل يصف فقدان السيطرة على مجلس النواب كتطور لا يمكن منعه وغير متعلق به، ولا يهم بالمرّة إلى أية درجة استعطفه كبار مسؤولي حزبه كي يخفف من تهجمه على الديمقراطيّين في آخر ساعات معركة الانتخابات الملتهبة، وهي تعابير قاسية أضرت بالهدف الجمهوري فقط. ومثلما قال في يوم الانتخابات المؤرخ الرائد في شؤون الرئاسة، مايكل باشلوس، فإن أبراهام لينكولن لم يكن ليتعرف على الحزب الذي أسسه مثلما يظهر اليوم في عهد ترامب.

لا يذكر أحد في العقود الأخيرة للسياسة الأميركية كراهية حزبية يمثل هذا العمق السحيق. كبار الديمقراطيّين من الفئة التي لديها ما تتذكره، أقسموا أمامي في ذلك المساء أنه حتى في فترة ريتشارد نيكسون بجميع فضائحه، بدأ بووتريغ وحتى التتصت السري والأكاذيب التي أشاعها حول إجراءات إدارته في فيتنام، لم تكن الأعصاب مكشوفة والكراهية يمثل هذا العمق والفظافة. في خطاب الهزيمة

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

لمُعَايِنَةُ الجُمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

تأليف وإعداد: رونة سبيلع ترجمة: علاء حليحل

^[1] *دبلوماسي إسرائيلي سابق أشغل منصب نائب المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية لشؤون أميركا الشمالية، المصدر شبكة الانترنت،

سيطرة نتניהو على وسائل إعلام إسرائيلية كشفت فساداً عميقاً!

سيطرة حيتان مال على وسائل الإعلام فتحت الباب أمام سيطرة سياسيين لغرض الاستفادة الشخصية*نتניהو كسر كل الحواجز لضمان تغطية ودودة له *المحلل غاي رولنيك: على لأحتي الاتهام ضد نتניהو أن تقودا إلى تغيير عميق في شبكة العلاقات في الصحافة الإسرائيلية

أوصت وحدة التحقيق في الشرطة الإسرائيلية، الخاصة بجرائم الغش والخداع، بتقديم لائحة اتهام ضد بنيامين نتنياهو وزوجته، في ما يعرف باسم «الملف ٤٠٠٠»، المتعلق بسعي نتنياهو لضمان تغطية ودودة له في موقع «واللا» الاخباري، حينما كان ملكية الثري شاؤول الوفيتش، الذي كان يملك أيضا بالتوازي السيطرة على شركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، في مقابل امتيازات.

وهذا هو الملف الثاني المتعلق بسعي نتنياهو للسيطرة على وسائل الإعلام، والذي أوصت الشرطة بمحاكمة نتنياهو على خلفيته.

والملف الأول هو ما عرف باسم «الملف ٢٠٠٠»، ومحوره محاولة نتنياهو عقد صفقة مع صاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، وموقعها على الانترنت «واينت»، أرنون موزس، بموجبها يحظى نتنياهو بتغطية ودودة، في مقابل أن يعمل نتنياهو على سنن قانون يقيد انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية المنافسة، التي يملكها صديق نتنياهو الثري الأميركي شلدون ادلسون، بالرغم من أن هذه الصحيفة مجنّدة منذ صدورها في منتصف ٢٠٠٧ للدفاع عن شخص نتنياهو والترويج لأجندته.

وتكشف تفاصيل الملفين حجم انشغال نتنياهو، وبشكل دؤوب، بضمان تغطية إعلامية ودية له، وهذا معروف على مدى سنين، فقد سعى نتنياهو، منذ عودته إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، للسيطرة على وزارة الإعلام، وعلى المؤسسات الرسمية ذات الصلة، وبشكل خاص سلطة البث، وسلطة البث الثانية. وقيل حوالي عامين اختار نتنياهو وزيراً مخلصا له ليتولى وزارة الإعلام، هو أيوب قرا، لضمان استمرار السيطرة على الوزارة. كما سعى نتنياهو حتى قبل ثلاث سنوات لضرب القناة العاشرة للتلفزيون.

ومنذ منتصف سنوات التسعين من القرن الماضي، بدأ وجه الإعلام الإسرائيلي يتغير، بعد أن تحوّل إلى تجاري بقدر كبير، وكان بداية عنوانا للاستثمار، لأنه سرعان ما تبين أن وسائل الإعلام ليست حقلا لجني الأرباح، إلا أنها ذراع لتحقيق نفوذ قوة داخل مؤسسة الحكم، وهذا ما دفع مستثمرين كبار، وبالأساس حيتان مال، للسيطرة على أسهم وسائل إعلام، بهدف ضمان نفوذ لهم في أروقة الحكم، بحيث تصبح وسيلة الإعلام مرّوِجة لهذا السياسي أو ذلك، طالما يحرص على مصالح حيتان المال الاقتصادية.

وقبل أيام قليلة نشر المحلل الاقتصادي غاي رولنيك مقالا مطولا في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية التابعة لـ«صحيفة هآرتس»، وتستحضر هنا مقاطع واسعة من هذا المقال للعرض جانب مركزي من هذه القضية، التي تشغل الحقل الإسرائيلي منذ سنوات.

يقول المحلل رولنيك، إن ملفي ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ لم يهبطا فجأة، وإنما هما حصيلة عملية بدأت في أعقاب حملة الاحتجاجات الشعبية على كلفة المعيشة، في صيف العام ٢٠١١، والتي تضمنت نقاشا شعبيا حول القوة السياسية لكبار المعلقين، الذين وقفوا على رأس شركات لخبز، وكانوا أيضا ذوي سيطرة اقتصادية بالأسهم على وسائل إعلام مركزية. وسبق كل هذا حدثان مركزيان، لم يصالا إلى حد التحقيقات الجنائية، لكنهما كشفتا عما يجري من وراء الكواليس في الصحافة الإسرائيلية، هما: سيطرة نوحى دانكنر على صحيفة «معاريف»، وإفلاس إيلعازر فيشمان، صاحب السيطرة على صحيفة «غلوبس».

ويتابع رولنيك أن الحدث الأول، بمعنى ما جرى في صحيفة «معاريف»، والذي وصل إلى حافة تقديم لائحة اتهام جنائية، سلط الضوء أكثر على ما يجري في موقع «واللا»، فعلى الرغم من الانتشار الواسع نسبيا لموقع «واللا»، إلا أنه كان ذا تأثير قليل على جدول الأعمال العام، وبالنسبة إلى الكثيرين من المهتمين بالشأن العام والسياسات، ومتخذي القرارات في السلطة المركزية، لم يكن هذا الموقع على رأس وسائل الإعلام المفضلة لهم، إلا أن قضية «معاريف» لفتت النظر إلى العلاقة بين رأس المال والسلطة الحاكمة والصحافة، وأيضا في وسائل إعلام من الدرجة الإخبارية الثانية، كما هو موقع «واللا». وفي السنوات الأخيرة كشفت سلسلة من الأحداث عما يجري في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

وكان الصحافي رفيف دروكر، الذي يسبق له كشف العديد من قضايا الفساد وبضمنها قضايا نتنياهو وسعيه للسيطرة على وسائل الإعلام، قد قال في برنامج تلفزيوني قبل نحو ثلاثة أسابيع إن الكثيرين من الذين عملوا في موقع «واللا»، ومن بينهم من جاء إلى الموقع من صحيفة «يديעות أchronوت»، قالوا لتحقيق تلفزيوني، دون كشف هويتهم، «إن ما كان يجري في وقع «واللا» رهيب للغاية، ولم يكن مريحا»، وحسب دروكر، فإن ما كان في «يديעות أchronوت»، بمعنى التدخل بالمضامين، والتوجيه نحو جهات مستهدفة، كان يتم بشكل أكثر ذكاء، ولذا كانوا يحققون نتائج أشد قسوة، مما كان يتم تحقيقه في موقع «واللا» وصحيفة «يسرائيل هيوم».

ويقول رولنيك إن القارئ والمشاهد، الذي ليس لديه معرفة عميقة أو أي مستوى معرفة بقضية علاقة رأس المال بالسلطة، ووسائل الإعلام، بقي مشوشا أمام نصف ساعة من التحقيق التلفزيوني، وما تم عرضه من شهادات قاسية عن الفساد الصحافي من الدرجة العليا. في العلاقة بين بين العاملين والإداريين في موقع «واللا» مع رئيس الحكومة.

ويضيف رولنيك، لماذا تتركز غالبية الشهادات حول ما جرى في «واللا» و«معاريف» و«غلوبس»؟ التفسير بسيط: إن أصحاب السيطرة على وسائل الإعلام الثلاث أوصت وحدة التحقيق في الشرطة الإسرائيلية، الخاصة بجرائم الغش والخداع، بتقديم لائحة اتهام ضد بنيامين نتنياهو وزوجته، في ما يعرف باسم «الملف ٤٠٠٠»، المتعلق بسعي نتنياهو لضمان تغطية ودودة له في موقع «واللا» الاخباري، حينما كان ملكية الثري شاؤول الوفيتش، الذي كان يملك أيضا بالتوازي السيطرة على شركة الاتصالات الأرضية «بيزك»، في مقابل امتيازات. وهذا هو الملف الثاني المتعلق بسعي نتنياهو للسيطرة على وسائل الإعلام، والذي أوصت الشرطة بمحاكمة نتنياهو على خلفيته. والملف الأول هو ما عرف باسم «الملف ٢٠٠٠»، ومحوره محاولة نتنياهو عقد صفقة مع صاحب السيطرة على صحيفة «يديעות أchronوت»، وموقعها على الانترنت «واينت»، أرنون موزس، بموجبها يحظى نتنياهو بتغطية ودودة، في مقابل أن يعمل نتنياهو على سنن قانون يقيد انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية المنافسة، التي يملكها صديق نتنياهو الثري الأميركي شلدون ادلسون، بالرغم من أن هذه الصحيفة مجنّدة منذ صدورها في منتصف ٢٠٠٧ للدفاع عن شخص نتنياهو والترويج لأجندته. وتكشف تفاصيل الملفين حجم انشغال نتنياهو، وبشكل دؤوب، بضمان تغطية إعلامية ودية له، وهذا معروف على مدى سنين، فقد سعى نتنياهو، منذ عودته إلى رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، للسيطرة على وزارة الإعلام، وعلى المؤسسات الرسمية ذات الصلة، وبشكل خاص سلطة البث، وسلطة البث الثانية. وقيل حوالي عامين اختار نتنياهو وزيراً مخلصا له ليتولى وزارة الإعلام، هو أيوب قرا، لضمان استمرار السيطرة على الوزارة. كما سعى نتنياهو حتى قبل ثلاث سنوات لضرب القناة العاشرة للتلفزيون.

قال حجاي العاد، مدير عام منظمة «بتسيلم» الحقوقية الإسرائيلية، إن الاحتلال هو غنّف منظمّ ومتواصل تمارسه الدولة العنصرية الفلسطينية، الذي يضم أكثر من ٢٠٠ شخص لا تفصلهم عن القدس سوى بضعة كيلومترات يعيشون في منقطة عزمت إسرائيل على تقليص الوجود الفلسطيني فيها لأجل توسيع المستوطنات.

وقال العاد: وضعت إسرائيل خطة لقتلاع هذا التجنّف بدعى أنّ جميع مبادئه مخالفة للقانون حيث أقيمت بدون ترخيص. علاوة على ذلك تدعى الحكومة أنّها تكزمت وعرضت نقل التجنّف إلى موقع بديل وحّى أنّها مستعدة لتحمل تكاليف النقل. كذلك التقاضون كما يدعى البعض في إسرائيل وإنما لأنه لا خيار آخر أمامهم. من شبه المستحيل أن يحصل الفلسطينيون على تراخيص بناء من السلطات الإسرائيلية لأنّ نظام التخطيط الإسرائيلي الذي أقيم في الضفة الغربية قد جرى تصميمه لخدمة المستوطنين ولسبب الفلسطينيين. ثانيا، لقد تجاهلت الحكومة في إعلانها هذا بشأن الموقعين الدييلين أنّها تكزمت وعرضتها بعيدا جدا عن تحقيق السقف الأدنى للظروف الدنيا. أحد الموقعين يتأخم مكتب نباتات والأخر يتأخم منشأة تطهير مياه المجاري. أكثر من ذلك فسوف يقوّض نقل سكّان التجنّف قدرتهم على كسب رزقهم. وأخيرا أصدرت المحكمة العليا قرارها في تجاهل تام لواقع نظام التخطيط في الضفة الغربية وهكذا فمصادقة المحكمة العليا على قرار الحكومة لا تجعل الهدم عادلا أو حتّى قانونيا. إنّها فقط تجعل القضاة شركاء في جريمة حرب أي النقل القسري لسكّان محميين في أراض محتلة.

أما قطاع غرّة الذي يبلغ عدد سكّانه نحو مليوني نسمة فأصبح في الأساس سجنًا مفتوحًا. وخرج نزلاء السجن في الأشهر السّنة الماضية محتجين على أوضاعهم بعد أن عانوا طيلة أكثر من عشر سنوات تحت وطأة حصار تفرضه إسرائيل، أدى إلى انهيار اقتصاد القطاع وارتفاع حدّ في معدلات البطالة وتلوّث مياه الشرب وتناقص إمدادات الطاقة الكهربائية وفي نهاية المطاف أدى إلى حالة يأس عميق. ومنذ الـ ٣٠ من آذار جرح الآف الفلسطينييّن ببرنامج إسرائيلية وقُتل أكثر من ١٧٠ بينهم ٣١ قاصرا ومنهم أطفال صغار. وكما في حالة خان الأحمر قررت محكمة العدل العليا في إسرائيل أنّ سياسات إسرائيل تجاه قطاع غرّة «قانونية» في عدّة قضايا مختلفة منها شرعنة بعض أبعاد الحصار وشرعنة تعليمات إطلاق النار التي تبيح للقناصة الإسرائيليّين مواصلة قنص المتظاهرين داخل القطاع من بعيد.

وشدّد العاد على أنّ المشكلة الوحيدة مع هذا كلّه هي أنّه لا شيء منه في الواقع قانونيّ أو أخلاقيّ. ومع ذلك طالما أنّ هذه العملية وأكّد أنّ لا شيء من هذا يجري عشوائياّ. ولغت إلى اثنين من أكثر

الاسرائيلي المتنهك



عنف الاحتلال، تجليات متعددة ومتصاعدة تغطي كامل الأراضي الفلسطينية.

في مناسبة الذكرى الـ ٧٠ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

مدير عام «بتسيلم»: جميع أجهزة الدولة الإسرائيلية متورطة في عنف الاحتلال المنظم!

الجارية المنهجة والدؤوبة مستمرة دون أن تثير غضبا أو تحركا دوليا عندها يمكن لإسرائيل أن تواصل بنجاح حمل التناقض بين مصطلحي الاضطهاد والديمقراطية، أن تضطهد ملايين الأشخاص وأن تعتبر «ديمقراطية» في الوقت نفسه.

وتابع العاد: باختصار شديد هذا هو النمط الذي يتبعه الاحتلال: المؤسسات الإسرائيلية التي لا تمثل فيها للفلسطينيين تنبيل قطعاً من الورق في إجراءات مصممة جيداً على طريقة «شريط الإنتاج المتحرك». كيف يمكننا إضفاء شرعية قانونية على هدم هذا التجنّف؟ كيف يمكننا تبييض «عملية قتل أخرى؟ كيف يمكننا شرعنة سلب قطعة الأرض الفلسطينية هذه؟ نحن لدينا تجربة أكثر من ٥٠ عاما هي مدة كافية لتنعلم كيف نجعل هذه المهزلة بحيث تستمرّ كالة «مرتبّة» جيّدا. نحن الآن خبراء في بناء هذه الواجهة من الشرعية القانونية الزائفة بحيث مكثتنا من تفادي أيّ تبعات دولية حقيقية بنجاح كبير.

وعلى عكس ما تدعي إسرائيل لا علاقة لأي من هذه الأفعال والممارسات بالأمن ولكن لها تأثير على الشئيه المبهم المسخى عملية السلام. وإذا نظرنا خلف كواليس هذه العملية، سنرى بوضوح كيف أنّه رغم الحديث عن نتائج ينبغي التوصل إليها عبر مفاوضات يجري في الواقع فرض إملاءات مستمرة عبر خطوات إسرائيلية أو عادية الجانب، وهكذا لا توجد هنا عملية سلام بل القول سلاما، أي وداعا فلسطين.

وقال العاد إن إسرائيل شطبت أيضا إمكانية تصويت الفلسطينيين من أساسها، وطالما أنّ الفلسطينيّين الواقعين تحت الاحتلال هم غير مواطنين فهذا يعني أنّه لا يمكنهم التصويت وفوق ذلك لا تمثّل لهم في المؤسسات الإسرائيلية التي تتحكم بجميع تفاصيل حياتهم. وهناك مثال آخر: انظروا إلى آليات التخطيط التمييزيّة وجهازي القانون المنفصلين في الأراضي المحتلة. إنّها تذكرنا بنظام الفصل العنصري المنهج في جنوب أفريقيا. ومن المفهوم أنّ المقارنتين التاريخيتين المذكورتين لا تعنيان التطاق التام لكن هذا هو حال التاريخ لا يوفّر لنا الدقّة لكنّه يوفّر لنا بوضلة تشير إلى رفض اضطهاد إسرائيل للفلسطينيين بالقناعة الراسخة نفسها التي رفض بها ضمير الإنسانية تلك المظالم الكبرى. لكن يبدو أن إسرائيل تتّبع بوضلة تشير إلى غاية أخرى وحيث هي تتأثر في سعيها فهي تنشغل أيضا بإزالة أي عقبات قد تعيقها عن تحقيق غاياتها، المساعي الحديثة لسنن القوانين ضد منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية يلازمها جنبا إلى جنب المساواة بين رفض الاحتلال والخليانة.

وأشار العاد إلى أنّه واحد من فريق يضم نحو ٤٠ إسرائيليّا وفلسطينيا والنقطة الأساسية في نظرم هي إحقاق حقوق الإنسان. ولذا فهم يرفضون الاحتلال لأنّ الواقع الحالي يتعارض كليّا مع معايير الحقّ ومعايير العدل، إنّه واقع السلب التام لحرية وكرامة ١٢ مليون إنسان هم جميع الفلسطينيين والإسرائيليّين الذين يعيشون بين النهر والبحر. وقال إن نقيض هذا الواقع هو المستقبل الذي نسعى إليه، وحتّى إذا بدت تلك الرؤيا بعيدة لأنّ بل وتلاشي أكثر فأكثر فنحن قادرون على أن نجعلها واقعا معيشا، ويمكن لخطوات دولية جذية وحازمة أن تحقّق ذلك.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

في غربة الوطن

تحرير: روضة كناعنة وايزيس نصير

ترجمة: سلافة حجاوي



في ضوء تطوّر التحقيقات مع نتنياهو

كيف يبدو المشهد السياسي الانتخابي في إسرائيل؟

«آخر استطلاعات الرأي العام في إسرائيل تشير إلى أن مكانة نتنياهو لم تتأثر من توصيات الشرطة

بمقاضاته سواء في «الملف ٤٠٠٠» أو في الملفين السابقين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠*»



نتنياهو وسارة؛ بطولة ثنائية لمسلسل فساد طويل.

فإنه يعطي لمهامي نتنياهو حق الرد على قرار المستشار القانوني، في جلسة استماع في مكتب هذا الأخير.

العامل الثالث: أعضاء الائتلاف الحكومي

يتعلق المشهد الانتخابي أيضاً بموقف أعضاء الائتلاف الحكومي من توصية الشرطة. وكما يتضح من تحليل مواقفهم فإن توصية الشرطة لم تحدث شخراً يذكر في الحكومة، تحت ادعاء أنهم بانتظار قرار المستشار القانوني للحكومة، ومعرفة حدة الاتهامات الموجهة له، ويتبنى هذا الموقف حزبان في الائتلاف الحكومي، هما حزب كولانو (كلنا) برئاسة وزير المالية موشيه كلون، وحزب «البيت اليهودي» برئاسة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت. وكلاهما أكد أنهما بانتظار قرار المستشار القانوني للحكومة من أجل اتخاذ موقف من حكومة نتنياهو ومن رئيستها شخصياً. أما باقي أحزاب الائتلاف، وهما الحركتان الدينيتان شاس ويهدوت هتوراه، فإنهما يدعمان بقاء الحكومة برئاسة نتنياهو، في كل الأحوال، وفق القانون الإسرائيلي الجاف.

مكانة نتنياهو لم تتأثر من توصيات الشرطة

أشارت آخر استطلاعات الرأي العام إلى أن مكانة نتنياهو لم تتأثر من التوصيات التي قدمتها الشرطة ضده، سواء في «الملف ٤٠٠٠»، أو في الملفين السابقين، حيث أنها لم تؤد إلى زعزعة مكانته الجماهيرية. وقد أشار الكثير من الكتاب إلى أن ذلك يعود إلى الحالة غير العقلانية التي تميز أعضاء القواعد الاجتماعية لحزب الليكود، الذين يتصرفون بعاطفية وتمجيد للقاء تشبه ويمكن في هذا السياق إضافة نقطة أخرى تتمثل في أن جزءاً من هذه القواعد مقتنع بخطاب نتنياهو وأن النخب القائمة تلاخقه وأن هناك ازدواجية في التعامل القانوني مع نتنياهو في مقابل شخصيات أخرى، وأن هذه النخب تهدف في النهاية بالتعاون مع اليسار إلى إسقاط حكم الليكود واليمين كما يروج نتنياهو منذ سنوات.

وتشير استطلاعات الرأي العام، التي أجريت في الأسابيع الأخيرة، إلى أن تمثيل الليكود في الكنيست يحافظ على ثباته على الأقل، بينما يأتي حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد في المكان الثاني بفارق كبير يصل إلى اثني عشر مقعداً، وهذا يؤكد أنه حسب كافة الاستطلاعات التي أجريت في الفترة الأخيرة فإن الليكود ونتنياهو سوف يستمران في رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بالمعارضة الإسرائيلية الحالية، فإن السجال يدور بالأساس حول إمكانية خوض رئيس هيئة الأركان العامة السابق، بيني غانتس، المعتزك السياسي، إما من خلال حزب جديد يترأسه، أو من خلال انخراطه في صفوف حزب العمل وتنصيبه رئيساً له، أو من خلال انخراطه في كتلة معارضة كبيرة كتلك التي تقترحها تسيبي ليفني، رئيسة حزب «الحركة» وزعيمة المعارضة الحالية. وفي هذا الصدد فإن النقد على رئيس حزب العمل، أفي غباي، ازداد في الشهور القليلة الماضية، وتساعد في الفترة الأخيرة، بسبب تراجع حزب العمل في استطلاعات الرأي، وانحداره إلى المكان الثالث من حيث التمثيل البرلماني بعد حزب «يوجد مستقبل».

التحقيقات جاءت بالذات لإسقاط حكم اليمين، والليكود، وهو شخصياً. لذلك فإنه سيبقى في منصبه في الوقت الحالي، ولن يتنحى عنه حتى بعد تقديم الشرطة توصيات ضده، وهو العرف الإسرائيلي السياسي في هذا الشأن، وإن كان القانون يسمح لرئيس الحكومة بالبقاء في منصبه حتى اتخاذ قرار قضائي نهائي بشأنه. ويمتلك نتنياهو نقاط قوة تسمح له باتخاذ موقف كهذا. فمن جهة هو بطاقة نجاح اليمين عموماً، وبطاقة نجاح الليكود خصوصاً. وبقاء نتنياهو في المشهد يضمن لليكود فوزاً في الانتخابات، على الأقل كما تشير استطلاعات الرأي، وغالبية قواعد الليكود لن تحاسبه على فساده، ولن تتأثر شعبيته بينما بعد تقديم توصية الشرطة. لذلك فإن أعضاء الليكود من وزراء وأعضاء كنيست، وقيادات خارج الكنيست، لم تخرج لتتحدى نتنياهو في هذا الخصوص، ولم يجرؤ أحد على مطالبته بالاستقالة من منصبه، أو تقديم موعد الانتخابات، لذا لا يواجه نتنياهو تحدياً داخلياً في الحزب الحاكم حول شرعيته، فليس هناك استئناس على قيادته المطلقة في المرحلة الحالية لليكود ولرئاسة الحكومة، حتى بعد تقديم توصية الشرطة بذلك. ويدفع ذلك نتنياهو إلى التصرف وكان لا شيء حدث، بل ويقوم بمهاجمة مؤسسات فرض القانون، وأيضاً لا يحرك أحد من الليكود ساكناً، بل إن هناك من الوزراء وأعضاء الكنيست من يؤيدون موقفه، ويخرجون يدافعون عنه ويتبنون موقفه الحاد من الشرطة. في ضوء ذلك فإن نتنياهو وموقفه هما أحد العوامل المهمة في تحديد المشهد الانتخابي في إسرائيل، وحتى اللحظة فإنه مصر على البقاء في منصبه وإدارة شؤون الدولة وكان لا توصية شرطة بحق.

العامل الثاني: المستشار القانوني للحكومة

يلعب المستشار القانوني للحكومة لأفجاي مندبلبيت دوراً كبيراً في تحديد المشهد الانتخابي في إسرائيل، فهناك من يعتقد أن تنحيه أو رفضه لتوصيات الشرطة سوف يؤثر على المشهد الانتخابي، حيث ترهن أحزاب في الائتلاف الحكومي إضافة إلى أفراد من الليكود موقفهم الحاسم من الموضوع بموقف المستشار القانوني للحكومة. فإذا تنبى المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة فإن المشهد الائتلافي قد يتحرك باتجاه تفكيك الائتلاف، وإذا لم يتبن المستشار موقف الشرطة، فإن ذلك يعزز من قوة نتنياهو في المشهد الانتخابي والسياسي الإسرائيلي. والأخيرة هي أيضاً نقطة مهمة، ففي حال تبني المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة فإن الضغط على نتنياهو سوف يزداد، وقانونياً يستطيع نتنياهو الاستمرار بالحكم حتى صدور قرار قضائي نهائي، لكن سيكون من الصعب عليه إيجاد شركاء في حكومته إذا تبني المستشار القانوني توصيات الشرطة، حتى لو قرر الليكود إبقاءه رئيساً للحزب وخوض الانتخابات معه، أما إذا رفض المستشار القانوني للحكومة توصيات الشرطة، فإن ذلك سوف يعزز أكثر من قوة نتنياهو في المشهد السياسي ويؤكد سردية الملاحقة والضحية في خطابه.

الإشكالية في هذا العامل هي أن قرار المستشار القانوني للحكومة لم يصدر بعد، وهو متباطئ في هذا الشأن، وحتى بعد اتخاذ موقف،

خطاب الضحوية من حزب الليكود وأخذ خطوات متقدمة إلى الأمام، ولكن لا يمكن التقليل أيضاً من خطاب الضحوية الذي ورثه من بيته أيضاً. ويضيف إيلاني حول دور نتنياهو في تحويل الضحوية إلى خطاب مركزي في حكمه السياسي: «إن الوجه القبيح لسياسة الضحوية يتكشف بصورته الظلامية بالذات في دولة إسرائيل. فيحسب تعريفها، إسرائيل هي دولة الضحوية، ضحية الإجرام النهائي في التاريخ الحديث، ويحكمها الليكود، وهو حركة استندت في بدايتها على خطاب ضحوي، ويرأسها شخص يعتبر في نظر مؤيديه ضحية الإعلام (الخبث القديمة) والقضاء. ويعبر الوضع الحالي لدولة إسرائيل عن مرحلة انحطاط أخلاقي وفكري، وصلت إلى هناك من خلال توجهها الضحوي».

ويتبنى نتنياهو خطاباً شعبويًا في صد بمقاضاته ضمن «الملف ٤٠٠٠»، وشن هجوماً حاداً على جهاز الشرطة الإسرائيلي، وأشار إلى أنه يتعين على القائد العام الجديد للشرطة القيام بحملة إعادة تأهيل واسعة للجهاز، وإلى أن ثقة الجمهور بجهاز الشرطة لم تعد في القمة كما كانت في السابق. وشهدت الحلبة السياسية الإسرائيلية كثيراً من زلات الفصول في ضوء توصية الشرطة الإسرائيلية بجماعة بمقاضاة رئيس الحكومة وزوجته سارة بشبهة تلقي رشوة وإساءة الائتمان. وفي الوقت الذي دعت المعارضة نتنياهو إلى تقديم الاستقالة، أعرب وزراء حزب الليكود عن دعمهم له.

وقال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفجاي مندبلبيت إنه سيحسم قراره بشأن قبول توصيات الشرطة. وأشار مندبلبيت، خلال اجتماع عقده لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، إلى أنه قام قبل عدة أشهر بزيادة عدد أفراد الطاقم الذين يفتحصون هذا الملف لمساعدته على التوصل إلى القرار الصحيح بشأنه.

من ناحية أخرى دافع المستشار القانوني للحكومة عن الشرطة الإسرائيلية وأكد أنه يدعمها في مواجهة جميع الهجمات التي تتعرض لها. وهاجم نتنياهو عبر المثابرة على هذا الخطاب عرض نفسه كضحية في المشهد السياسي، والزعم بأن النخب القديمة لا تزال تعمل على إسقاطه عبر التحقيقات والملاحقات القانونية. ويتبنى نتنياهو دائماً خطاب الضحية والمطارد، بالرغم مما قامت به حكومته في السنوات العشر الأخيرة من حكمه من تشريعات وإجراءات حثيثة من أجل تغيير النظم واللوائح القائمة، وتغيير النخب في أجهزة الدولة، حتى أن القائد العام للشرطة كان اختياره في الدورة الأخيرة بالشراكة مع وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان.

ويعتبر المؤرخ الإسرائيلي عوفري إيلاني أن خطاب الضحية، الذي عززه نتنياهو وحوله إلى مشروع سياسي على المستوى الشخصي وعلى المستوى القومي، ساهم في تعزيز قيادته في المعسكر اليميني، ويشير إلى أن نتنياهو ورث

قدمت الشرطة الإسرائيلية، في مطلع شهر كانون الأول الحالي، توصياتها في القضية المعروفة باسم «الملف ٤٠٠٠»، وأوصت فيها بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وزوجته سارة، بتهمة تلقي الرشوة، وهي تهمة قاسية في كتاب القانون الإسرائيلي، علاوة على الاحتيال وإساءة الائتمان. وتشبه الشرطة، في إطار هذا الملف، بان نتنياهو، الذي كان في العام ٢٠١٥ وزيراً للاتصالات إلى جانب رئاسته الحكومة، منح مالك شركة الاتصالات الأرضية الإسرائيلية العملاقة «بيزك» شأؤول الوفيش امتيازات، في مقابل قيام هذا الأخير بمنحه مع أفراد عائلته تغطية صحافية ودية في موقع «واللا» الإخباري الإسرائيلي الذي يمتلكه.

كما أوصت الشرطة بتوجيه التهم نفسها إلى الوفيش وزوجته إيريس وابنه أور، وإلى المدير العامة السابقة لـ«بيزك» وموظف كبير في الشركة، وإلى رجل الأعمال زئيف روبنشتاين، المقرب من عائلة نتنياهو والوفيتش. واتخذت هذه القضية منحى يهدد نتنياهو شخصياً بعد أن تحول مستشاره الإعلامي نير حيفتس، المدير العام السابق لوزارة الاتصالات شلومو فيلير، إلى شاهدي ملك ضده. تجدر الإشارة إلى أن هناك شهادات ضد نتنياهو في قضية فساد آخرين أيضاً تترافق مع «الملف ٤٠٠٠» و«الملف ٢٠٠٠». وأنهت الشرطة التحقيق فيهما وأوصت كذلك بتوجيه تهمة تلقي رشوة إلى رئيس الحكومة.

ويشبهه في «الملف ١٠٠٠» بأن نتنياهو حصل على عطايا بقيمة مليون شيكل من أثرياء يهود بينهم أرتون ميلتشين ورجل الأعمال الأسترالي جيمس باكر في مقابل توفير خدمات لهم. ويتعلق «الملف ٢٠٠٠» بمصقفة غير قانونية بين نتنياهو وناشر صحيفة «يديעות آخرونوت» أرتون (نوني) موزس، كان رئيس الحكومة سيقوم بموجها بإضعاف صحيفة «يسرائيل هيوم» المدعومة من الثري الأميركي شيلدون أدلسون والمنافسة لصحيفة «يديעות»، في مقابل الحصول على تغطية أكثر ودية في هذه الأخيرة.

ردة فعل نتنياهو والمعارضة

هاجم نتنياهو توصية الشرطة الإسرائيلية بمقاضاته ضمن «الملف ٤٠٠٠»، وشن هجوماً حاداً على جهاز الشرطة الإسرائيلي، وأشار إلى أنه يتعين على القائد العام الجديد للشرطة القيام بحملة إعادة تأهيل واسعة للجهاز، وإلى أن ثقة الجمهور بجهاز الشرطة لم تعد في القمة كما كانت في السابق. وشهدت الحلبة السياسية الإسرائيلية كثيراً من زلات الفصول في ضوء توصية الشرطة الإسرائيلية بجماعة بمقاضاة رئيس الحكومة وزوجته سارة بشبهة تلقي رشوة وإساءة الائتمان. وفي الوقت الذي دعت المعارضة نتنياهو إلى تقديم الاستقالة، أعرب وزراء حزب الليكود عن دعمهم له.

وقال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفجاي مندبلبيت إنه سيحسم قراره بشأن قبول توصيات الشرطة. وأشار مندبلبيت، خلال اجتماع عقده لجنة مراقبة الدولة في الكنيست، إلى أنه قام قبل عدة أشهر بزيادة عدد أفراد الطاقم الذين يفتحصون هذا الملف لمساعدته على التوصل إلى القرار الصحيح بشأنه.

من ناحية أخرى دافع المستشار القانوني للحكومة عن الشرطة الإسرائيلية وأكد أنه يدعمها في مواجهة جميع الهجمات التي تتعرض لها. وهاجم نتنياهو عبر المثابرة على هذا الخطاب عرض نفسه كضحية في المشهد السياسي، والزعم بأن النخب القديمة لا تزال تعمل على إسقاطه عبر التحقيقات والملاحقات القانونية. ويتبنى نتنياهو دائماً خطاب الضحية والمطارد، بالرغم مما قامت به حكومته في السنوات العشر الأخيرة من حكمه من تشريعات وإجراءات حثيثة من أجل تغيير النظم واللوائح القائمة، وتغيير النخب في أجهزة الدولة، حتى أن القائد العام للشرطة كان اختياره في الدورة الأخيرة بالشراكة مع وزير الأمن الداخلي غلعاد إردان.

ويعتبر المؤرخ الإسرائيلي عوفري إيلاني أن خطاب الضحية، الذي عززه نتنياهو وحوله إلى مشروع سياسي على المستوى الشخصي وعلى المستوى القومي، ساهم في تعزيز قيادته في المعسكر اليميني، ويشير إلى أن نتنياهو ورث

استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية، ٢٠١٨: فقط ٢٨٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن هناك توازناً بين المكونين اليهودي والديمقراطي لنظام الحكم!

«تحليلات: ازدياد الهوة بين اليسار - الوسط واليمين بشأن مسألة ما هي الديمقراطية»

أظهر استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٨، الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس في كانون الأول الحالي، أن ٢٨٪ من المسترزين فيه فقط يعتقدون أن هناك توازناً بين المكونين اليهودي والديمقراطي لنظام الحكم في إسرائيل، في حين يعتقد ٥٩٪ منهم أن المكون اليهودي أقوى من الديمقراطي، ويعتقد ٢١٪ منهم أن المكون الديمقراطي أقوى من اليهودي. وشمل الاستطلاع ٨٥١ شخصاً يهودياً و١٩٠ شخصاً عربياً يمثلون جميع فئات السكان البالغين في إسرائيل.

وقال ٦١٪ من المستطلعين اليهود أن المكون اليهودي أقوى من الديمقراطي، وأكد ٥٩٪ من اليهود الحريديم (المتشددون دينياً) أن المكون الديمقراطي أقوى من اليهودي، وأعرب ٧٠٪ من المستطلعين العرب، و٧٥٪ من ناخبي أحزاب «اليسار الصهيوني»، و٥٥٪ من ناخبي أحزاب الوسط، و٢٨٪ من ناخبي أحزاب اليمين، عن اعتقادهم بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل يواجه خطراً شديداً.

أكد ٥٣٪ من المسترزين في الاستطلاع أن وضع إسرائيل الاقتصادي جيد جداً، فيما أكد ٢٩٫٥٪ منهم أنه متوسط، وأكد ١٦٪ منهم أنه سيء أو سيء جداً.

وقال ٦٨٪ من المسترزين إنهم يمتنون بالسياسة، في حين لم تعدد نسبة المسترزين العرب الذين قالوا إنهم يهتمون بالسياسة الثلث. وقال ٥٤٪ من اليهود و٢٧٪ من الإسرائيليين شاركوا هذه السنة في نشاط سياسي، وأكد ٧٩٪ من مجمل المستطلعين أنهم يشعرون بأن تأثيرهم على الحكومة ضئيل أو معدوم، وأعرب ٥٦٪ عن اعتقادهم بأن أعضاء الكنيست لا يؤدون مهماتهم بالشكل المطلوب.

وفيما يتعلق بالثقة بمؤسسات الحكم، قال ٧٨٪ من المستطلعين إنهم يثقون بالييش الإسرائيلي، وقال ٦١٪ منهم إنهم يثقون برئيس الدولة الإسرائيلي رؤفين ريفلين، وقال ٥٢٪ منهم إنهم يثقون بالمحكمة الإسرائيلية العليا.

وقال ٥٣٪ من المستطلعين إنه يثقون بالسلطات المحلية، وقال ٤٢٪ منهم إنهم يثقون بالمستشار القانوني للحكومة. وارتفعت ثقة المستطلعين بالشرطة في ٤٢٪ في استطلاع السنة الفائتة إلى ٤٨٪ في استطلاع السنة الحالية.

واحتلت المراتب السفلى من حيث ثقة الجمهور الإسرائيلي كل من وسائل الإعلام (٣١٪)، والحكومة (٣٠٫٥٪)، والكنيست (٢٧٫٥٪)، والأحزاب (١٦٪).

ولادة شرخ مهم جديد: الشرخ الديمقراطي!

تعقيباً على هذه النتائج قال شوكي فريدمان، مدير «مركز قومية، دين ودولة» في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، إنه إذا كنا نتحدث حتى الآن عن توتر بين العرب واليهود، وبين المتدينين والعلمانيين، وبين يمين سياسي ويسار سياسي، فإن نتائج مؤشر الديمقراطية الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديمقراطية للعام ٢٠١٨ يكشف عن ولادة شرخ مهم جديد: الشرخ الديمقراطي، وأكد أنه في إسرائيل يوجد شرخ مركزي يزداد حدة هو مسألة تعريف ما هي الدولة الديمقراطية.

وأضاف: لم يحدث هذا فجأة. فالنظرة العميقة إلى النزاعات الأخيرة في الكنيست وفي الساحة العامة شكلت مؤشرات واضحة على ذلك: الصراع حول «قانون القومية» وإزالة المكون الديمقراطي الذي يعز الدولة منه؛ والصراع حول مكانة المحكمة العليا والرقابة القانونية التي تمارسها على قوانين الكنيست؛

التماس قدمه ائتلاف لعدة تنظيمات نسوية ونسائية ومنظمات مجتمع مدني:

عوضاً عن تقليصه، الحكومة الإسرائيلية تفتح ثغرات جديدة لغمر المجتمع بالسلاح القاتل أكثر فأكثر!



السلاح "غير القتالي" في إسرائيل: منالاية عالية للمدنيين.

المحامية أن سوشيو، جميعه حقوق المواطنين؛ المحامية عنات طهون- أشكنازي، جميعه ايتاخ- معك؛ محاميات من أجل عدالة اجتماعية؛ المحامية سمدر بن نتان، مشروع المسدس على طاوله المطبخ التابع لـ «امرأة لامرأة» - المركز النسوي حيفا، الكاتبة ومؤسسة المبادرة ريبا مزالي، وشارك في العمل عليه وتقديمه أيضاً: لوبي النساء في إسرائيل، بروفايل جديد، أطباء لحقوق الإنسان، تنظيم عائلات القتلى والقتيلات، جمعية نعم- نساء عربيات في المركز، وجمعية نساء ضد العنف.

تؤكد هذه المنظمات «قولها بوضوح إن الزيادة الطارئة على كميات الأسلحة النارية لا توفر الأمان. الانتلماش يلفت إلى الآثار الضارة، القاتلة، والتي تنطوي على التهديد الكامن في الأسلحة النارية الموجودة في الحيز المدني، وفي التي تخزق، بل وتشتل في بعض الأحيان، النظم الاجتماعية القائمة. وعبر فحص مجموعة من الحالات التي تم التسبب فيها بالضرر لكل من المواطنين والمواطنين (بشكل أساس)، فإن هذا الانتلماش يقوم باستحضار جزء من المخاطر والأضرار المرتبطة بحضور وانتشار الأسلحة النارية، ويعزز من الرؤى التي تمت صياغتها في الماضي من قبل دوائر صنع القرار وذوي المناصب العليا، الأمتية والمدنية، وهي رؤى تقول إن الحيز المدني في إسرائيل وفي المناطق التي تقع تحت سيطرتها، مشبع بكميات من الأسلحة بأكثر مما تستدعي الحاجة. وكما تشير استنتاجات الانتلماش، فإن هذا التسلح الفاض عن الحاجة يترافق، بل ويجد دعمه، في النقص الخطير الكامن في المعطيات والمعلومات وفي الرقابة غير الصارمة على الأسلحة التي تقع ضمن نطاق مسؤولية إسرائيل».

ويسوغ إجراء تغيير في السياسات، فقد جذت المبادرة داخل الوعي العام فهماً متزايداً مفاده أن وجود السلاح الخفيف في الحيز المنزلي يضاعف عدة مرات المخاطر على النساء بالذات، وتعرض النساء لخطر القتل، عبر زيادة احتمالات القتل وأعمال الانتحار بشكل عام».

البحث المرافق للتحرك القضائي كشف ورسخ شهادات دامغة تشير إلى الانخفاض المنهجي في نسب قتل النساء داخل العائلة في العالم وفي إسرائيل أيضاً، كلما وجدت ظروف رقابية مشددة أكثر، وكلما تم تشديد القوانين المتعلقة بالسلاح وتشديد تطبيقها.

رفض الادعاء «الأمني»

ورفض الائتلاف بشكل قطعي الادعاء «الأمني» الذي يعتمده وزير الأمن الداخلي لتوسيع توسيع دائرة الترخيص وتكثيف الأسلحة النارية في الحيز المدني، فهو يفترض أن زيادة التسليح تساهم في بث الأمن والأمان بين الجمهور، هذه فرضية نظرية فقط، يقول الملتمسون، حيث لم تثبت صحتها بسبب غياب أي معلومات دقيقة حول نجاعتها، بل إنها تتعارض مع توصيات وضعها جهات مهنية تعمل منذ سنين في هذا الحقل، بينها: «اتحاد العمال الاجتماعيين» و«البرنامج الوطني للحد من حالات الانتحار». ويجزم الائتلاف ضد توسيع رقعة ترخيص السلاح أن «هذه السياسة لا تتعدى كونها استفلا مضرًا لمصطلح شعبي وديماغوجي في حكومة تقس كلمة «أمني» لتبرير أهداف غير شرعية».

وكتبت هذا الانتلماش بجهد مشترك محاميات من عدة جمعيات وتنظيمات:

المدني يزيد من حالات القتل ويرفع الخطر المحدق بالنساء بـ ٥-٣ أضعاف، وبناء عليه يطالب المحكمة العليا بإصدار أمر مشروط بأمر بالتالي: إلغاء المعايير والشروط لحيازة أسلحة خاصة وفقاً للمنشور الذي أصدره وزير الأمن الداخلي في شهر آب من هه السنة، وإعادة المعايير السابقة؛ إلغاء الأمر الطارئ الذي صدر في شهر أيار هذه السنة، والذي يتيح حيازة أسلحة لشركات الحراسة خارج ساعات ومكان الدوام؛ سن تشريعات قانونية تحدد المعايير المطلوبة للحصول على ترخيص للأسلحة بنوعها؛ خاصة وتنظيمية (الذي يحملها أفراد ضمن العمل في منظمات)، وعدم الاكتفاء بتعليقات إدارية او منشورات وزارية.

يورد الائتلاف مقارنة دولية تشير الى أنه في العام ٢٠١٤ نشرت وزارة الأمن الداخلي «مؤشر العنف الوطني للعام ٢٠١٤»، وهو يشير الى معطيات ومعلومات خطيرة تدرج دولة إسرائيل في مرتبة فوق المعدل العام لمجموعة دول الـ OECD فيما يتعلق بحالات القتل بأسلحة نارية. فالمعدل الإسرائيلي لحالات القتل التي اقترفت بأسلحة نارية هو ٤٠٪ بينما المعدل العام لدول الـ OECD هو ٢٨٪.

سياسة إشباع الحيز المدني بالأسلحة النارية، تتنافى مع وتناقض سياسات سابقى الوزير الحالي، إذ اعتمدت السلطات الإسرائيلية على مدار ٢٠ سنة متتالية سياسة تقييدية تهدف إلى التقليل من انتشار الأسلحة النارية في الحيز المدني لما يشكله من خطورة حياة الأفراد والأمن الداخلي، نسبياً وعلى المستوى التصريحي على الأقل. ليست وحدها معايير الوزير الجديدة التي يطالب «الائتلاف» بإلغائها، بل ينذد في الانتلماش أيضاً بالتמיד المنهجي المتواصل منذ العام ٢٠١٦ للأمر الطارئ و«المؤقت» الذي يتيح للعاملين في شركات الحراسة بحمل الأسلحة النارية خارج مكان وساعات العمل، وبشكل مناف لقانون صريح آخر هو قانون الأسلحة النارية (للعام ١٩٤٩)، ويقول الائتلاف في التماسه: «في العقدين الأخيرين تشكل وعي لمخاطر السلاح التنظيمي، وخاصة الحراسة الذي يتم جلبه إلى المنزل بشكل مناف للقانون، واتضحت العلاقة المباشرة الرابطة ما بين توفر الأسلحة النارية وبين سلسلة تزداد طولاً من حالات القتل والانتحار التي جرت في منازل العاملين في شركات الحراسة، والتي تم تنفيذها باستخدام أسلحتهم المخصصة للحراسة»، هذه المعطيات تصز الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزير الأمن الداخلي على ضربها بعرض الحائط.

انخفاض منهجي في نسب قتل النساء كلما وجدت ظروف رقابية مشددة
إن تقليص عدد الأسلحة النارية داخل العائلات يقلل من عدد حالات القتل في هذه الحيزات ويقلص الخطر المحدق بالنساء على وجه الخصوص- هذا ما يؤكد «الائتلاف» على هامش تحركه القضائي الراهن. وهو يشير الى أنه تمت مراكمة واستيعاب هذه المعرفة خلال عملية جمع المعطيات المنهجية التي يعرضها الانتلماش، وهي ما أدت الى تحريك المبادرة وتشكيل الائتلاف الرامي إلى نزع السلاح من عشرات آلاف المنازل، وبذلك خففت من التهديد المحلق فوق رؤوس آلاف النساء والأطفال وعذب كثير من الرجال.

الإشارة الى المبادرة التي حملت عنوان: «المسدس على طاولة المطبخ»، ومن أهم تأثيراتها انه بعد تسليط الضوء على هذه الظاهرة، لم يعد ينظر إلى حالات القتل والانتحار باعتبارها «مأسي شخصية ومتفرقة»، صارت العلاقة أوضح للعيان والوعي بين هذه الظاهرة وبين السياسة المستمرة المتمثلة في عدم تطبيق القانون وإشباع الحيز المدني بالأسلحة. ويقدر «الائتلاف» أنه كان لنشاط هذه المبادرة دور أساس في لفت انتباه الجمهور وتعريفه بحقيقة وجود هذه الظاهرة أساساً، «والاعتراف بأن هذا شأن عام يستدعي

كتب هشام نفاع:

قُتلت حتى اليوم خلال العام الجاري، وقبل انتهائه، ٢٥ امرأة في إسرائيل. في قسم من الحالات اقترف المجرم جريمته بسلاح ناري. وسائل القتل هذه متوفرة بسخاء في الفضاء المدني الإسرائيلي. بعضها بترخيص وبعضها الآخر بدون ترخيص، علماً أن غير المرخص منها كان بغالبيتته مرخصاً قبل أن يتحول من ايدي الجيش الى ايدي الجريمة، المنظمة منها (المافيا) وغير المنظمة.

في أواخر الشهر الفائت، تشيرين الثاني، قام ائتلاف لعدة تنظيمات نسوية ونسائية ومنظمات مجتمع مدني، «في ظل ارتفاع حاد بحالات قتل النساء في العام ٢٠١٨، كما أكد، بخطوة إضافية على الطريق الشاق صعب العبور نحو تقليص انتشار أدوات القتل النارية، وهذه المرة خرج «الائتلاف» ليس في مواجهة القتلة المباشرين الفعليين، بل في مواجهة حكومة ممثلة بأحد وزرائها، قزرت، بدلا من العمل للحد من السلاح، أن تفتح ثغرات جديدة لغمر المجتمع بمخاطره القاتلة أكثر فأكثر.

قدم «الائتلاف» التماساً الى «محكمة العدل العليا» ضد قرار لوزير الأمن الداخلي لغلاء إردان «يوسّع دائرة استحقاق الحصول على السلاح، ويرفع عدد الرخص الممنوحة لحيازة الأسلحة النارية». خلفية هذا تعود إلى أواسط آب الماضي، حين «وسّعت وزارة الأمن الداخلي سياسة منح رخص الأسلحة، وفي إطارها يحق لآلوف الأشخاص الذين خدموا في وحدات قتالية الحصول على رخصة سلاح. وزير الأمن الداخلي صادق على إجراء تعديلات بشأن حمل السلاح، تسمح لمليون مواطن آخر بالحصول على رخصة سلاح، بعد أن كانت هناك حاجة إلى استيفاء شروط كثيرة للحصول عليها» (موقع الوزارة). في إطار هذه التعديلات، يمكن أن يحصل المتطوعون، أيضاً، في الوحدات الملائمة في الشرطة و«قوات الإنقاذ» على رخصة سلاح. إضافة إلى ذلك، قرر الوزير إردان أن لا داعي لقيام الضباط والعناصر الذين يخدمون خدمة دائمة في الجيش الإسرائيلي بإعادة السلاح الذي يوزعهم بعد تسريحهم من «خدمة الاحتياط»، ويمكن أن يطلبوا السماح لهم بحمل السلاح بعد تسريحهم أيضاً ونيل رخصة لذلك، ما المعنى الفعلي لهذا؟

«سياسي ديماغوجي لا يقوم بواجبه كمسؤول عن أمن وأمان المواطنين والمواطنات»!

تقول المنظمات مقدّمة الشكوى القضائية إن هذه المعايير الجديدة بمبادرة وزير الأمن الداخلي توسع بشكل متطرف منالاية الأسلحة النارية وتكثف وجود السلاح في الحيزين، العام والخاص. هذا القرار غير المسبوق واللامنتقي يزيد عدد المواطنين المخولين بحيازة سلاح خاص بأكثر من ٦٠٠ ألف شخص (وفقاً لمعطيات وزارة الأمن الداخلي نفسها). إذ أن كل جندي مسرّح حصل على تدريب في الوحدات القتالية، ولو بعد مرور ٥٠ عاماً على انتهاء خدمته العسكرية، يستحق وفقاً للمعايير الجديدة أن يحمل سلاحاً نارياً. للمقارنة، فإنه خلال ستة أشهر فقط (بين تشرين الأول ٢٠١٥ الى أيار ٢٠١٦)، تم منح ترخيص لـ ١٠٥ آلاف قطعة سلاح جديدة (معطيات نشرتْها الوزارة).

تعلقاً على هذا جاء في نص الانتلماش: «إن المعرفة التي بنيناها بواسطة بحث مكثف وبواسطة الرقابة المدنية على مدار ثماني سنوات من العمل الحديث، تكشف بوضوح القاعدة الهشة والنوايا السيئة للوزير [إردان]. حيث نتحدث عن سياسي ديماغوجي لا يقوم بواجبه كمسؤول عن أمن وأمان المواطنين والمواطنات».

تفيد استنتاجات الانتلماش بأن تكثيف وجود الأسلحة النارية في الحيز

سياسة تكثيف ترخيص السلاح الحالية مناقضة لتوصيات خمس لجان وزارية إسرائيلية سابقة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠

وعددت ملاحج حول جهودها لتقليص السلاح في المجتمع العربي، الأمر الذي ينبغي الواقع وتفضّه الواقع.

ادّعت الوزارة في ردها انها «تعطي أهمية كبرى لتعزيز تطبيق القانون وتوسيع خدمات الشرطة في البلدات العربية إلى جانب تعزيز الثقة بشرطة إسرائيل، تقدم الوزارة مع الشرطة برنامجاً بتكلفة شاملة نحو مليار شيكل، يهدف لتعزيز الأمن الشخصي من خلال زيادة الحضور البوليسي في البلدات العربية، وذلك لمكافحة الجريمة، والعنف والقتل على الشوارع من أجل جعل المجتمع العربي يشعر بسيادة القانون والنظام، بما في ذلك منع استعمال السلاح غير المرخص». هذا ما يدحضه قادة المجتمع العربي تماماً، بل تشير الهيئات التمثيلية المختلفة إلى العكس تماماً - إلى تقاعس وإهمال إجرامي لمحايرة السلاح غير المرخص داخل البلدات العربية في طول البلاد وعرضها، ملاحج لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب أن «عدد ضحايا الجريمة منذ بداية عام ٢٠١٨ هو ٧٠ ضحية ومنهم ٣٧ عرباً، بمعنى آخر نحن تشكل ٢٠٪ من مجموع السكان إلا أننا تشكل ٥٢٪ من ضحايا جرائم القتل»، وشددت على أن «المجرمين القتلته هم أعداء المجتمع. وإذا كانت التربية وتعزيز المنظومة الأخلاقية هي مسؤوليتنا، فإن مواجهة واجتثاث عصابات الجريمة هما مسؤولية الشرطة، ونحن نوجه أصابع الاتهام للشرطة التي بتواطؤها وبتخاذلها ساهمت في انتشار عصابات الجريمة وإغراق الشارع العربي بالسلاح. في أكثر من مناسبة الشرطة نفسها اعترفت بازدواجية التعاطي مع الحدث، فإذا كان الضحية عربياً يتم اعتبار القضية جنائية وإذا كان الضحية يهودياً يتم اعتبار القضية أمنية ويتم تجنيد كل الإمكانيات لكشف النقاب عن الجريمة ومعاقبة المجرم».

عن الحملة التي أسفرت عن جمع عدد ضئيل جدا من قطع السلاح
الوزارة تقول كذلك في معرض ردها على تقرير المراقب إنه «بالنسبة لموضوع جمع الأسلحة، فقد قامت وزارة الأمن الداخلي والشرطة وبالتعاون مع السلطات المحلية العربية في الربع الأخير من العام ٢٠١٧ بحملة واسعة لجمع السلاح غير المرخص الموجود بأيدي الجمهور. في نطاق هذه الحملة تقرر أن المواطنين الذين يسلمون السلاح ووسائل القتل خلال الحملة يحظون بحصانة ولا تقدم ضدهم لوائح اتهام بارتكاب مخالفة حيازة أسلحة ووسائل قتل غير مرخصة، ومن المقرر أن تجري حملة مشابهة العام ٢٠١٨،

منذ التسعينيات على الأقل، يقول الملتمسون، تشكل لدى الجهات المعنية ووزارات الحكومة ذات الصلة الاعتراف والمعرفة بأن منالاية السلاح الناري في الحيز المدني تفرض مخاطر جدية على حياة وأمن الجمهور، ومن هنا يجب اعتماد سياسة مقيدة ومقلمة لإعطاء أسلحة مدنية، أي غير تلك التي بحوزة منظمات عسكرية وأمنية.

كان هذا موقف خمس لجان وزارية جرت إقامتها بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ لغرض مراقبة وضبط وتنظيم ترخيص السلاح. إحدى هذه اللجان أقيمت بعد قتل عاملة اجتماعية بسلاح مرخص للحراسة عام ١٩٩٢. وأكدت اللجنة على مخاطر اتساع نطاق السلاح، ومما قالتها: «يجب الاستمرار في السياسة المقيدة والمقلمة»، وفي العام ١٩٩٨ نشر تقرير إضافي صدر عن لجنة عامة كان عنوان وظيفتها «لجنة منع العنف في العائلة»، وهي الأخرى شددت على المخاطر الكامنة في وجود الأسلحة في الحيز الشخصي والعام، وخصوصاً على جمهور النساء، وقد كتبت في تقريرها: «يجب مواصلة السياسة المقلمة والمسؤولة بخصوص إعطاء الرخص الشخصية لتلقي السلاح».

وتعرّض هذه الفهم على امتداد السنين كلما ازدادت قائمة الأبرياء الذين يقتلون بسلاح مدني عموماً وبسلاح حراسة على نحو خاص. فبين الأعوام ٢٠٠٢-٢٠١٣ قتل بالسلاح المخصص للحراسة ٣٥ شخصاً على الأقل، معظمهم من النساء، داخل البيوت أو على مقربة منها. وإن ٤٠٪ من جرائم القتل وقعت بسلاح ناري. واستخدمت الأسلحة النارية أيضاً على مر السنين كأداة رئيسة لتنفيذ انتحارات في المجتمع عموماً وفي الجيش خصوصاً.

وتشير المعطيات إلى أن سياسة تقليص وجود وحيازة السلاح في الحيز المدني أثرت على نحو إيجابي فتراجعت حالات الانتحار وجرائم قتل النساء بسلاح الحراسة بصورة ملموسة وجدية. ويجزم الانتلماش بأن هذه السياسة قد تجاوزت المجتمع العربي داخل إسرائيل، فلم تنفذ بشكل مشابه مثلما تم في المجتمع اليهودي، ولذلك نرى أن نطاق السلاح غير المرخص قد اتسع بشكل ضخم وكذلك الجرائم المنفذة به عموماً وجرائم قتل النساء بشكل خاص. لقد كانت نسبة جرائم إطلاق النار في المجتمع العربي أكبر بـ ١٧ مرة منها في المجتمع اليهودي، كما أشار تقرير لمراقب الدولة في آب الماضي.

مزاغم ينبغيها الواقع حول جهود تقليص السلاح في المجتمع العربي
تشير إسمى أن وزارة الأمن الداخلي خرجت برّد متنصل من المسؤولية،

مرخصة في الماضي. إن ترسانة الأسلحة القانونية هي المصدر الأساس الذي يؤول إلى تحوّلها إلى سلاح غير قانوني في إسرائيل، مما يجعل سياسة الوزير إردان مصدراً لسلاح غير قانوني إضافي في المجتمع الفلسطيني. يشير الانتلماش هنا إلى ما سجله مراقب الدولة الإسرائيلية في تقريره الخاص بهذا الصدد، وتشديده على أن «انعدام التنسيق والتعاون بين وحدات الشرطة وبين قوات الأمن والشرطة» هو بين النواقص الأساسية التي خلص إليها، مساندة وراء تقليص ظاهرة السلاح والتسلح والعنف داخل الوسط العربي جنباً إلى جنب مواصلة الشرطة بذل جل جهودها الحثيثة العلنية الجلية والسرية الخفية المتواصلة في مكافحتها كافة جوانب هذه الظاهرة. هذه الحملة الخاصة كان أحد أسسها عدم تعريض المواطن العربي الذي يعيد سلاحه غير القانوني خلال فترة الحملة، للمسائلة القانونية ولا القضائية في حقها، فعماداً أسفرت هذه الحملة؟ تمت إعادة مسدسين اثنين وبندقية وكمية من الذخيرة؛ ولا حاجة للتعليق.

التزامن الضروري ما بين التردّي الأمني والتسليح المدني

إذا كانت وزارة الأمن الداخلي قد استندت إلى حالة سياسية- أمنية في قرار وزيرها فتح السدود ليغمر السلاح المجتمع والحيز المدني، فقد سبق هذه التزامن الضروري ما بين التردّي الأمني والتسليح المدني مفترقات أخرى مشابهة، والانتلماش يشير إلى أن قيادة الجيش الإسرائيلي طلبت في أواخر التسعينيات توسيع رقعة تطبيق المعايير التي تتيح لضباط مواصلة حمل رخصة حيازة السلاح الناري، بعد انقضاء فترة خدمتهم العسكرية أيضاً، وبالتزامن مع اندلاع الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠ أقيمت لجنة وزارية جديدة لفحص الأمر وخرجت بقرارات في جوهرها تسهيل معايير مواصلة حيازة رخص السلاح لأصحاب رتب عسكرية وسطى فما فوق، وكذلك لعناصر عسكرية خدمت في وحدات قتالية. أي أن اللجنة أوصت بتقييد إعطاء الرخص إلا في حالة المجموعات المشار إليها أعلاه. لكن، كما ينوه الانتلماش «على الرغم من توصيات اللجان الوزارية بتقليص كمية قطع السلاح المرخصة الخاصة، وتحسين الرقابة على حملة السلاح، ففي النصف الأول من سنوات الـ ٢٠٠٠ طرأ ارتفاع كبير ووجدي على عدد قطع السلاح التنظيمية (بايدي عناصر حراسة وأمن مدنيين)».

هنا ينطرق الانتلماش إلى أن أغلبية الأسلحة النارية غير القانونية كانت

هذا الملحق بدعم من

وزارة الثقافة الفلسطينية



تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 00970 2 - 2966201

فاكس: 00970 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي